

الباب الثالث

حقائق لغوية

الفصل الأول

مفاعل ومفاعيل (١)

المشهور

بين الباحثين أن كل ما بدىء بميم زائدة من أسماء الفاعلين والمفعولين لا يصح جمعه جمع تكسير، وإنما يجمع جمع مذكر سالماً، أو جمع مؤنث سالماً، ولا يستثنى شيء من ذلك. وقد نص الزمخشري على أن هذا النوع مما «يستغنى فيه بالتصحيح عن التكسير» وأيد ابن يعيش هذا الزعم واعتبر أن ما جاء من هذا النوع مكسراً من قبيل الشاذ الذى يحفظ ولا يقاس عليه (٢).

ولكن سيبويه يفصل، فيجيز فى مُفْعَل (بضم الميم وكسر العين) الذى يكون للمؤنث ولا تدخله الهاء أن يكسر، وذلك نحو مُطْفَل ومُطَافِل، ومُشَدِن ومُشَادِن ويمنع تكسير ما عدا ذلك (٣).

ومع ذلك نلاحظ على سيبويه أن عبارته ليست صريحة فى المنع، فهو يقول: «قالوا مكسور ومكاسير، وملعون وملاعين، ومشثوم ومشائيم، ومسلوخة ومساليخ.. فأما مجرى الكلام الأكثر فأن يجمع بالواو والنون، والمؤنث بالتاء، وكذلك مُفْعَل (بضم وفتح) ومُفْعَل (بضم وكسر) إلا أنهم قد قالوا منكر ومناكير، ومُفْطَر ومُفَاطِير ومُوسِر ومياسير». فكلمة الأكثر تفيد أن جمع التكسير كثير لا قليل.

وهذا الذى اشتممته من كلام سيبويه، كان حافزى إلى محاولة درس هذه القاعدة من جديد، وتتبعها فى كتب اللغة والنحو والأدب. وبعد جولة طويلة فى عشرات من أمهات مصادرنا، تبين لى أن هذا المنع لاسمى له، ولا يستند إلى واقعنا اللغوى، ودليلى على ذلك ما يأتى:

(١) نشرت فى مجلة الأزهر رمضان شوال سنة ١٣٨٣ - فبراير مارس ١٩٦٤. ثم أعيد نشرها فى كتابى (من قضايا اللغة والنحو) (١٩٧٤).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٦٧ / ٥.

(٣) الكتاب ٢ / ٢١٠.

أولاً: أننى وجدت من اللغويين من صرح بصحة التكسير، ومن هؤلاء الفارابى (أبو إبراهيم إسحق بن إبراهيم صاحب ديوان الأدب. وقد توفى سنة ٣٥٠ هـ) فقد قال: «وإذا كانت الزيادة ميمًا مفتوحة فهو اسم الزمان والمكان والمصدر. هذا إذا كانت العين مفتوحة.. وإذا كانت العين مكسورة مع فتح الميم فهو اسم المكان والزمان مما كان مستقبله على يفعل بكسر العين. وما كان بضم الميم وفتح العين فهو اسم المكان والزمان والمصدر والمفعول من أفعل يفعل، وإذا كسرت العين منه فهو اسم الفاعل من هذا الباب.. وإذا كانت الميم مكسورة والعين مفتوحة فهو ما يعتمل به وينقل^(١)... وجمعها جميعا بالهاء كان أو بغير الهاء: على مفاعل^(٢)».

وقد وجدت هذا رأى كذلك عند الميدانى صاحب «السامى فى الأسامى» إذ يقول: «وإذا كان أول حرف منه ميمًا زائدة جمع على وجه واحد سواء كانت الميم مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة.. وكذلك القياس فيما رابعه حرف مدولين نحو مملوك وممالك ومغرود ومغاريذ... وكذلك إن كان مثل الحشو نحو مُحَنَّتْ ومخانيث». فهذا صريح فى جواز هذا الجمع.

وورد فى لسان العرب لابن منظور ما يفيد قياسية هذا الجمع. ففى مادة (قيد) جاء ما نصه: «هذه أجمال مقاييد أى مقيدات، قال ابن سيده: إبل مقاييد: مقيدة. حكاها يعقوب. وليس بشيء لأنه إذا ثبتت مقيدة فقد ثبتت مقاييد».

كذلك يؤخذ من كلام ابن سيده فى مقدمة «المحكم» قياسية هذا الجمع إذ يقول: «لا يلزم إذا كان لفظ الجمع مفاعل أن يكون الواحد مفعلاً، بل قد يكون مفعلاً (بفتح وكسر) ومفعلاً (بفتح الميم والعين) ومفعلاً (بضم وكسر) فى بعض المواضع».

ويقول بعد أن عدد منهجه فيما تركه: «ومنه أنى لا أذكر تكسير المزيد من الثلاثى ولا تكسير بنات الأربعة، ولا يعتل على بذكرى متائيم فى جمع مُثَمَّ ونحوه فإنما أذكر ذلك لأشعر أن مفعلاً (بضم وكسر) فى نية مفعّال^(٣). ومفهوم هذا أن جمع مُثَمَّ على متائم قياس.

ثانياً: أن هذا الجمع قد تردد كثيرا فى كلام اللغويين الثقات دون أن يكون مثاراً للنقد،

(١) يعنى به اسم الآلة.

(٢) ديوان الأدب ١ / ٨٣.

(٣) مقدمة المحكم ص ٧، ١١.

رغم كثرة ما ألف في نقد اللغويين وتبّع زلاتهم، ومن ذلك قول ابن قتيبة في كتابه «أدب الكاتب» بعد أن ذكر بعض الكواكب ومنازلها، «فهذه الكواكب ومنازل القمر مشاهير الكواكب»^(١). ويقول الفارابي في معجمه «ديوان الأدب»: «وإبل دقاق أى مهازيل»، ويقول: «ابن مناذر (بضم الميم) شاعر، وبعض يفتح الميم منه فيقول مناذر يريد جمع منذر»، ويقول: «وحفّتهم الحاجة إذا كانوا محاوريج»، ويقول: «الخذف بالحصى: الرمى به بالأصابع، وهو أحد مناكير قوم لوط». وقد استعمل الفيروز آبادى فى قاموسه كلمة «المشاهير»^(٢) واستعمل الزبيدى فى مستدركه كلمة المشاكل^(٣).

ثالثاً: أن هذا الجمع قد تردد فى كثير من الشواهد النثرية والشعرية ومن ذلك قوله تعالى: «وحرّمنا عليه المراضع من قبل».

وقول الشاعر:

قالت سُليْمى لا أَحِبُّ الجَعْدَيْنِ ولا السباطِ إنهم مناتينُ

وقول الآخر:

ترى أنفا دُعما قباحاً كأنها مقاديمُ أكيارٍ ضخام الأرانب^(٤)

وقول الهذلى:

كأنّ مصاعيب غلب الرقا ب فى دار صرم تلاقى مريحا^(٥)

وقول الفرزدق:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا بين غرابها^(٦)

وقول أبى ذؤيب:

وإنّ حديثا منك لو تبذليته جنى النحل فى ألبان عوذ مطافل

(١) ص ٩٦ ، ٩٧ .

(٢) ٢٢ / ١ .

(٣) تاج العروس - مادة شكل .

(٤) لسان العرب مادة نتن وكير .

(٥) ديوان الهذليين ١٣٠ .

(٦) كتاب سيبويه ١ - ٤١٨ .

وقول الراجز:

ألا انهماها إنها مناهيم^(١)

وغير ذلك:

وابسأ: أننى رجعت إلى كثير من كتب اللغة لأحصى ما جمع من هذا النوع جمع تكسير فأحصيت ما يربو على الثمانين كلمة. ولا أزعم أننى أحصيتها كلها، كما لا أزعم أنها كل ما جمع من هذا النوع جمع تكسير، وهذه هى الكلمات مرتبة ترتيباً هجائياً بحسب حرفها الأول:

همزة: مؤتمر (بضم وكسر ومعناه شهر المحرم) ومأمر ومأمير - مأسور ومأسير.

باء: مبسق (بكسر السين من أبسقت الناقة وقع فى ضرعها اللبأ قبل النتاج) ومباسق ومباسيق - مبهلة (بكسر الهاء، الناقة لاخطام عليها) ومباهيل.

تاء: متهم (بضم وكسر) ومتاهم ومتاهيم - متثم ومتائيم.

ثاء: مثلوج ومثاليج - مثقوب ومثاقيب.

جيم: مجاليج (بكسر اللام الناقة تدر على الجوع) ومجاليج - مجهض (بكسر الهاء) ومجاهيض - مجسد (بفتح السين، ما أشبع صبغه من الثياب) ومجاسد، مجرع (بكسر الراء، الناقة ليس فيها مايروى) ومجاريح - مجهولة ومجاهيل - مجنون ومجانين.

حاء: مُحَنق (بكسر النون، وهو الضامر) ومحانيق - محدث (بكسر الدال، الناقة دنا نتاجها) ومحادث - محرم (بتشديد الراء وفتحها) ومحارم ومحاريم - محتاج ومحاريج.

خاء: مُخْط (بكسر الراء، الناقة تَعَقَدَ لبنها) ومخارط ومخاريط.

دال: مدنية ومدان.

ذال: مذهب (بضم الميم وفتح الهاء) ومذاهب.

راء: مُرَدّ (بكسر الراء وتشديد الدال، الناقة شربت الماء فورمت، ومراد - مُرء (الناقة استبان حملها) ومرأ - مُرسل بفتح (السين) ومراسيل. مرصع (بكسر الصاد، النحلة لها فراخ) ومراصيع - مرجوع ومراجيع.

(١) ديوان الأدب ٢ - ٢٢٠.

زاي: مَزْمُور ومَزَامِير.

سين: مُسَنَد (بفتح النون) وَمَسَانِد - مَسْلُوخَة وَمَسَالِيخ - مُسْنِفَة (بكسر النون، متقدمة) وَمَسَانِيف.

شين: مُشْرِق (بتشديد الراء وفتحها) ومُشَارِق، مَشْثُوم ومَشَائِيم - مُشَدِّن (بكسر الدال، الظبية شَدَن ولدها أَى طلع قرنه) وَمَشَادَن ومَشَادِين.

صاد: مُصْعَب (بفتح العين) ومَصَاعِب ومَصَاعِيب.

ضاد: مَضْمُون ومَضَامِين.

طاء: مُطْفَل ومُطَافِل ومُطَافِيل - مُطْرَف (بفتح الراء، رداء من حَرِير مَرِيع) ومُطَارِف.

عين: مُعْضَلَة ومُعَاضِيل - مُعْجَل (بكسر الجيم) ومُعَاجِيل - مُعْصِر ومُعَاصِر ومُعَاصِير - مُعَوِز (بكسر الواو) ومُعَاوِز.

غين: مُغَدَّ (بكسر الغين وتشديد الدال) وَمَغَادَّ - مُغْتَلَم ومَغَالِيم.

فاء: مُفَرِّق (بكسر الراء) وَمَفَارِق - مُفِيق ومَفَاوِيق - مُفْطِر ومَفَاطِير.

قاف: مَقْعَنَسَس ومَقَاعَس - مَقْلُوب ومَقَالِيب - مُقَرَّب (بكسر الراء) ومَقَارِيب - مَقْطُوع ومَقَاطِيع - مَقِيد ومَقَايِيد - مَقْدَم ومَقْدِم (بكسر الدال) ومَقَادِيم.

كاف: مَكْسُور ومَكَاسِير - مُكْعَر (بكسر العين، ولد الناقة إذا نبت في سنامه الشحم) ومَكَاعِير - مَكْبُون (من صفات الفرس) ومَكَابِين.

لام: مَلْعُون ومَلَاعِين - مَلْقَح (بكسر القاف) وَمَلَاقِح - مَلْقُوحَة ومَلَاقِيح.

ميم: مُمْلَط (بكسر اللام، الناقة أَلَقَتْ جَنِينَهَا) وَمَمَالِيط - مُمْلَص (بكسر اللام) وَمَمَالِيس - مُمْعَر (بكسر الغين، للناقة تَحْلِب لَبَنًا خَالِطَهُ دَم) وَمَمَاعِير - مُمَجِر (بكسر الجيم، الشاة التي لا تستطيع الثَّهْوِض) وَمَمَاجِر - مَمْلُوك ومَمَالِيك.

نون: مُنْعَر ومَنَاعِير - مَنَهْوم ومَنَاهِيم. مُنْجِد ومَنَاجِد - مَنَسُوب ومَنَاسِيب - مَنزُوح ومَنَازِيح - مَنَقِيَة (سَمِينَة) وَمَنَاق - مَنَتْن ومَنَاتِين - مَنَجِب ومَنَاجِبَة - مَنَدِب ومَنَادِبَة - مَنَكُود ومَنَاكِيد - مَنَكَّر (بفتح الكاف) ومَنَاكِير.

هاء: مُهْرَع (بفتح الراء) ومَهَارَع - مُهَذَّب (بتشديد الذال وفتحها) ومَهَازِيب ومَهَازِبَة - مَهْزُول ومَهَازِيل.

واو: مُوقرة (بكسر القاف وفتحها) وموقر (بكسر القاف وفتحها) وموقرة جمعها موافر
- مومس وموامس وميامس ومياميس.

ياء: ميسور ومياسير - ميمون وميامين - موسر ومياسير.

ولا يفوتنى فى هذا المقام أن أسجل على النحاة تناقضهم مع أنفسهم بخصوص هذا الجمع. فمع أنهم يمنعونه - كما سبق النقل عنهم - نجرهم عند حديثهم عن حذف بعض حروف المفرد التى تخل بالجمع، لم يلتزموا ما قالوه من عدم جمع هذه الكلمات جمع تكسير، وابن مالك نفسه يقول فى ألفيته:

والسين والتا من كمستدع أزل
إذ بينا الجمع بقاهما مغل
والميم أولى من سواء بالبقا
والهمز واليا مثله إن سبقا

ويقول ابن عقيل فى شرح الألفية: إذا كان الخماسى مزيدا فيه حرف، حذفت ذلك الحرف إن لم يكن حرف مد قبل الآخر، فتقول فى فِدوكس فداكس وفى مدحرج دحارج، ويقول تعقيبا على بيتى ابن مالك السابقين: مُستدع تقول فى جمعه مدّاع، فتحذف السين والتاء وتبقى الميم لأنها مصدرة ومجردة للدلالة على معنى. ويقول الخضرى: كلام المصنف يشمل ما كان رباعى الأصول زيد فيه حرف كمَدَحَرَج أو حرفان كمَدَحَرَج فيقال دَحارج، ويقول: حرف اللين الأصلى كمختر ومنقاد لا يقلب بل يحذف ويقال: مخاتر ومنقاد. وفيه نظر ظاهر إذ القياس أن يقال: مخاير ومقايد.

وأظننا - الآن - بعد هذه الجولة الطويلة لانهج حرجا فى استعمال كلمات مثل معاجم ومشاكل ومواضيع ومفاهيم ومضامين ومشاريع ومراسيم ومظاريف وغيرها، مما شاع استعماله على ألسنة المتحررين من الكتاب^(١).

(١) نشر هذا البحث عام ١٩٦٤. وفى الدورة السادسة والثلاثين (١٩٦٩ - ١٩٧٠) لمجم اللغة العربية بالقاهرة اتخذ المجمع قرارا بقياسية هذا الجمع. (انظر البحوث والمحاضرات للدورة السادسة والثلاثين ص ١٢٤، ١٢٥).

وانظر كذلك مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين (ص ٢٠٩). وانظر أيضا: أزهير الفصحى - عباس أبو السعود (ص ٢٣).

الفصل الثانى

صيغ أخرى للمبالغة (١)

يتحدث النحويون عن صيغ المبالغة المشهورة فيحصرونها فى خمس صيغ هى فعَّال وفَعُول وفَعِيل ومَفْعَال وفَعِل. ومع ذلك نجدهم يختلفون فى شأن هذه الصيغ ومدى صحة القياس عليها، فمنهم من ذهب إلى أن الصيغ فعَّال ومَفْعَال وفَعُول هى الكثيرة، ومنهم من ذهب إلى أن صيغة فعَّال خاصة هى القياسية المطردة، وذهب بعضهم إلى أن الصيغ الخمسة قياسية من الفعل المتعدى فقط، وبعض آخر إلى أنها قياسية من المتعدى واللازم.

وقد اعتبر سيبويه هذه الصيغ الخمسة أصلاً فى المبالغة دون أن يقول بقياسيتها، ثم عاد فاعتبر صيغة فَعِيل قليلة وما عداها أصلاً، وخالف نفسه بعد ذلك فقال إن صيغة فَعِل أقل من فَعِيل بكثير.

ومع هذا الخلاف الشديد اتفقوا على أن ما عدا هذه الصيغ الخمسة قليل فى الاستعمال مقصور على السماع.

ولكننا نجد فى كتب اللغة خلاف ذلك. ونرى فى كلام اللغويين ما يفيد وجود صيغ أخرى تستعمل بكثرة للدلالة على معنى المبالغة. وهذه الصيغ هى:

(١) فَعِيل. (٢) فُعْلَة.

(٣) فُعْلَة. (٤) فُعَّال.

وبين هذه الصيغ صيغة فريدة لدلالاتها على المبالغة فى المفعول (لا الفاعل كسائر الصيغ) وهى صيغة فُعْلَة التى لا يوجد فى سائر الصيغ ما يحل محلَّها أو يغنى عنها.

(١) مقالة نشرت بمجلة الأزهر - جمادى الأولى ١٣٨٣ - أكتوبر ١٩٦٣. ثم أعيد نشرها فى كتابى (من قضايا اللغة والنحو) (١٩٧٤).

وقد لاحظ اللغويون - من قديم - ما فى هذه الصيغ من مبالغة فذكروا ذلك صراحة أو ضمنا. ومنهم من أشار إلى كثرتها أو اطراد بعضها. كما أننا نجد منهم من يذكر أمثلة للصيغة لا يذكرها غيره.

وستتناول الآن كل صيغة على حدة لنرى أقوال اللغويين فيها وأقدم ما استطعت أن أجمعه من أمثلة لكل منها:

١ - فَعِيل :

قال ابن قتيبة: «ما كان على فعيل فهو مكسور الأول.. وهو لمن دام منه الفعل» وبعد أن ذكر أمثلة لذلك تلاها بقوله: «ومثل ذلك كثير. ولا يقال لمن فعل الشيء مرة أو مرتين حتى يكثر منه أو يكون له عادة»^(١).

وكذلك نص ابن السكيت على أن صيغة فعيل تدل على المبالغة، فالسكير الكثير السكر والفسيق الكثير الفسق. إلى آخر ما مثل به^(٢).

كما لاحظ الفارابى (أبو إبراهيم إسحق بن إبراهيم المتوفى سنة ٣٥٠ هـ وصاحب ديوان الأدب) معنى المبالغة فى هذه الصيغة فكان يقرنها بما يفيد المبالغة ومن ذلك قوله: الشرب المولع بالشرب، الزميت أشد من الزميت، الخمير الدائم الشرب للخمير، رجل شرب أى صاحب شر جدا..

أما الأمثلة التى أمكننى أن أجمعها من كتب اللغة لهذه الصيغة فهى:

شرب، خريت، زميت، سكيت، صميت، عميت، حديث، خبيث، عبيث، خريج، مريح، مسيح، عنيد، غريد، مريد، جبير، ختير، خمير، سكير، سمير، شخير، شرير، شمير، ظفير، غدیر، فجیر، فخير، فكير، قسيس، نطيس، عقيص، عريض، صريع، ثقيف، حريف، حريق، صديق، طليق، عشيق، فسيق، مسيك، ضليل، هزيل، ظليم، غليم^(٣).

ولهذه الصيغة أهمية خاصة، لأنها كثيرة الدوران على ألسنة العوام فى مصر (ولكن بفتح أولها) للدلالة على معنى المبالغة، وطغيانها على ما عداها من الصيغ، فهم يقولون: أكيل، وحبيب، وجميع، ورسيم، وعويم، وكسيب، ولعيب. وغير ذلك.

(١) أدب الكاتب ص ٣٢٤.

(٢) إصلاح المنطق ص ٢١٩.

(٣) راجع الجوهري ج ٣ / ٣٧٦، والقول المجمع ص ٣٩٠، واللسان وديوان الأدب فى عدة مواضع.

ومن أجل هذا لا نستبعد أن تكون هذه الصيغة أقدم في الدلالة على معنى المبالغة من صيغة فَعَّال التي يعترف بها النحويون، وأنها تطورت في اللغة الفصحى إلى فَعَّلَ أو فَعَّال طبقاً لقانون الانسجام الصوتي، وظلت محتفظة بفتح أولها في بعض اللهجات، ثم انحدرت إلينا مع بعض القبائل العربية التي نزحت إلى مصر.

ومن الغريب أن يبلغ عدد ما جمعته من أمثلة لهذه الصيغة خمسة وأربعين مثالا - ولا أزعم أنه كل ما جاء منها - ثم نجد ابن دريد ينص على أنها سماعية، ويحذر من القياس عليها. فهو يقول في جمهرته بعد أن عد ما يقرب من ثلاثين مثالا: «اعلم أنه ليس لمولد أن يبنى فَعِّلا إلا ما بنت العرب وتكلمت به. ولو أجز ذلك لقلب أكثر الكلام (!!) فلا تلتفت إلى ما جاء على فَعِّل مما لم تسمعه إلا أن يجيء به شعر فصيح».

٢، ٣ - فُعْلَةٌ وَفُعْلَةٌ:

قال ابن قتيبة، «وكلُّ حرف على فُعْلَةٍ وهو وصف فهو للفاعل نحو هُدْرَةٌ وَنُكْحَةٌ وَسُخْرَةٌ إذا كان مهذارا، نَكَاحًا، مطلقا وساخراً من الناس، فإن سَكَنْتُ العين من فُعْلَةٍ وهو وصف فهو للمفعول به. تقول رجل لُعْنَةٌ أى يلعنه الناس، فإن كان هو يلعن الناس قلت لُعْنَةً. ورجل سُبَّةٌ أى يسبه الناس، فإن كان هو يسب الناس قلت سُبَّةً. وكذلك هُزْأَةٌ وَهُزْأَةٌ وَسُخْرَةٌ وَسُخْرَةٌ وَضُحْكَةٌ وَضُحْكَةٌ وَخُدْعَةٌ وَخُدْعَةٌ. وقال مرة أخرى: وفُعْلَةٌ من صفات المفعول وفُعْلَةٌ من صفات الفاعل»، ثم ذكر أمثلة لذلك^(١).

وقال ابن السكيت: «واعلم أنه ما جاء على فُعْلَةٍ بضم الفاء وفتح العين من النعوت فهو في تأويل فاعل، وما جاء على فُعْلَةٍ ساكنة العين فهو في معنى مفعول به»^(٢).

وعقد الثعالبي بابا بعنوان «فصل في الفرق بين ضدين بحرف أو حركة» قال فيه: «وذلك من سنن العرب. وما كان فرقه بحركة كما يقال: رجل لُعْنَةٌ إذا كان كثيرا للعن، ولُعْنَةٌ إذا كان يلعن. وكذلك ضُحْكَةٌ وَضُحْكَةٌ»^(٣).

بل نص ابن منظور على أن هذين البنائين يطردان في معنى المبالغة، وكرر هذا أكثر من مرة فقال:

(١) أدب الكتاب ص ٣٢٥، ٣٢٦، ٥٥٠.

(٢) إصلاح المنطق ص ٤٢٧.

(٣) فقه اللغة ص ٢٥٤.

(١) نُكْحَة كثير النكاح، وفُعْلَة من أبنية المبالغة لمن يكثر منه الشيء.

(٢) رجل بولة كثير البول يطرد على هذا باب.

(٣) اللَّعْبَة الأحمق الذى يُسخر به، ويطرد عليه باب.

(٤) صُرْعَة كثير الصراع لأقرانه وصُرْعَة يُصرع كثيراً، يطرد على هذين باب.

(٥) رجل لومة يلومه الناس ولومة يلوم الناس. يطرد عليه باب.

(٦) اللَّعْنَة الكثير اللعن للناس، واللَّعْنَة الذى لا يزال يلعن لشرارته، والأول فاعل، والثانى مفعول. ويطرد عليهما باب.

أما الألفاظ التى أمكننى أن أجمعها لصيغة فُعْلَة فهى:

نُكَاة - خُجَاة - زكَاة - هزَاة - خضبة - سببة - شربة - طلببة - عيبة - قوية - كذبة - لعبة - نجبة - خرجة - لجة - ولجة - نكحة - حمدة - قعدة - بذرة - دغرة - سخرة - سهرة - عقرة - قذرة - قشرة - هذرة - لمزة - همزة - جلسة - كؤضة - رفضة - قبضة - لقطه - خدعة - خضعة - صرعة - ضجعة - طلعة - لسعة - مجمعة - هجمة - هقعة - هلعة - ولعة - نتفة - طرقة - طلقة - عرقة - ضحكة - مسكة - أكلة - بولة - حولة - خذلة - سؤلة - عدلة - غسلة - وكلة - برمة - جثمة - حطمة - لومة - نومة - أمنة - علنة - لحنة - لعنة^(١).

وأما ما استطعت أن أجمعه لصيغة فُعْلَة فهو:

نهبية - سبة - هزاة - لعنة - سخرة - ضحكة - همزة - لمزة - خدعة - ضورة - لعبة - صرعة - لومة - لحنة - عمدة^(٢).

٤ - فُعَال :

قال ابن قتيبة: «قال أبو عبيدة: فإذا أرادوا المبالغة شددوا فقالوا: كُرَّام وكُبَّار وظُرَّاف وعُجَّاب، فالكُرَّام أشد كرمًا من الكُرَّام»^(٣).

(١) نشر هذا البحث عام ١٩٦٣ واتخذ مجمع اللغة العربية قرارا بقياسية الصيغة نشر مع بحث للأستاذ عطية الصوالحي عام ١٩٧٥ (فى أصول اللغة ٢ - ١٥).

(٢) انظر فى كل ما سبق اللسان - المواد المذكورة، وإصلاح المنطق ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، والجمهرة ١ / ٢٣٦ ، والغريب المصنف ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، وأدب الكاتب ص ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، والمزهر ٢ / ١٥٥ .

(٣) أدب الكاتب ص ٥٥٨ ، ٥٥٩ .

وقال ابن السكيت: «ورجل.. طويل وطَوَّال، فإذا أفرط في الطول قيل: طُوَّال». ونقل عن الكسائي قوله: «سمعت كبير وكَبَّار، فإذا أفرط قالوا كَبَّار»^(١).

وقال كراع: «رجل طويل وطَوَّال، فإذا أسرف في الطول قيل طُوَّال»^(٢).

ونص الزركشى على أن من صيغ المبالغة الواردة في القرآن الكريم صيغه فُعَال، ومثَّل لها بقوله تعالى: «وَمَكْرُوا مَكْرًا كَبَّارًا». ثم نقل عن أبي العلاء المعري أنه قال في كتابه اللامع العزيزي: فَعِيل إذا أريد به المبالغة نقل به إلى فُعَال، وإذا أريد به الزيادة شددوا فقالوا: فُعَال، من ذلك عجيب وعُجَاب، وعُجَاب، وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي: (إن هذا لشيء عَجَاب) بالتشديد: وقالوا طويل وطَوَّال وطُوَّال^(٣).

أما الألفاظ التي أمكنني أن أجمعها لهذه الصيغة فهي:

عجَاب - كَبَّار - ظَرَف - جَمَال - كَرَام - حَسَان - طَيَاب - طَوَال - مَلَا ح - جَسَام - صَبَاح^(٤).

وأعتقد أننا بعد هذا يمكننا أن نضيف هذه الصيغ إلى الصيغ الخمسة التي ذكرها النحويون وننقلها من دائرة السماعي إلى دائرة القياسي.

(١) إصلاح المنطق ص ١٠٨.

(٢) المنتخب ص ٩٤.

(٣) البرهان ٢ / ٥١٣، ٥١٤.

(٤) ديوان الأدب في عدة مواضع؛ والبرهان ٢ / ٥١٣، ٥١٤، والمنتخب ص ٩٤، والمخصص ٢ / ٧٦،

وإصلاح المنطق ص ١٠٩.

الفصل الثالث

معنى كلمة جيل

كلمة جيل - فى معناها الشائع بيننا الآن وهو «أهل الزمان الواحد» - لم ترد فى المعاجم القديمة. وإنما وردت فيها بمعنى آخر وهو: كل صنف من الناس، فالترك جيل، والصين جيل، والعرب جيل، والروم جيل... وهكذا. وذكرت المعاجم القديمة أن الجيل كذلك: الأمة أو كل قوم يختصون بلغة.

ولم ترد كلمة «جيل» فى القرآن الكريم ولكنها وردت فى قراءة لعلى بن أبى طالب فى قوله تعالى: ولقد أضل منكم جيلا كثيرا. فقد قرأها على رضى الله عنه - كما ذكر أبو حيان فى البحر المحيط، والآلوسى فى روح المعانى - قرأها: ولقد أضل منكم جيلا كثيرا^(١). قال الآلوسى فى تفسيرها: واحد الأجيال وهو الصنف من الناس كالعرب والروم.

ووردت كلمة «جيل» فى الحديث الشريف بنفس المعنى وهو الصنف من الناس. ففى الحديث النبوى: ما أعلم من جيل كان أخبر منكم، أى: من صنف من الناس. ومعنى هذا أن كلمة جيل تطلق على الجماعة من الناس يختلف مكانها. أما إطلاقها على الجماعة من الناس يختلف زمانها فلم يرد فى أى معجم قديم.

وأول معجم وجدته يسجل هذا المعنى هو تاج العروس للزبيدى الذى توفى عام ١٢٠٥ هـ أى منذ مائتى عام تقريبا. وقد استدرك هذا المعنى على صاحب القاموس المحيط الذى اقتصر على قوله: الجيل: الصنف من الناس، فجاء صاحب تاج العروس وقال: وما يستدرك عليه: والجيل: القرن.

ثم جاءت المعاجم الحديثة فسجلت هذا المعنى.

ففى المحيط للبستاني: الجيل الصنف من الناس... ويطلق الجيل توسعا على عمر الإنسان. وعلى مائة سنة، وعلى أهل الزمان الواحد.

(١) وانظر معجم القراءات القرآنية ٥ / ٢١٨.

وفى المنجد: الصنف من الناس - وأهل الزمان الواحد - والقرن.

وفى أقرب الموارد للشرتوني: الصنف من الناس، ويتوسع فيه فيطلق على أهل الزمان الواحد.

وفى المعجم الوسيط من إعداد مجمع اللغة العربية بالقاهرة: الجيل الأمة - والجنس من الناس - والقرن من الزمن - وثلاث القرن يتعايش فيه الناس.

وقد ورد لفظ «الجيل» فى شعر المتنبى وهو قوله يمدح أبا عبيد الله محمد بن عبد الله القاضى الأنطاكى:

وإنما نحن فى جيل سواسية شر على الحر من سقم على بدن
حولى بكل مكان منهم خلَقَ تخطى إذا جئت فى استقامها بمن

ويقول العكبرى اللغوى (من علماء القرنين السادس والسابع الهجريين) فى شرحه على ديوان المتنبى - يقول: نحن فى قرن من الناس قد تساوا فى الشر دون الخير. ولا أعلم أحدا ممن تعقبوا المتنبى وتبعوا زلاته قد اعترض على هذا الاستعمال.

ومعنى هذا أن إطلاق الجيل على القرن من الناس أو على أهل الزمن الواحد إن لم يكن منقولاً عن العرب القدماء فهو موجود فى شعر العصر العباسى على سبيل التوسع أو المجاز.

أما الكلمة العربية القديمة المستخدمة للدلالة على اختلاف الزمان فهى كلمة «قرن» وقد فسرتها المعاجم بقولها: القرن: الأمة تأتى بعد الأمة - قيل مدته عشر سنين وقيل عشرون وقيل ثلاثون وقيل أربعون وقيل ستون وقيل سبعون وقيل ثمانون وقيل مائة.

وفى الحديث النبوى أنه مسح رأس غلام وقال: عش قرنا فعاش مائة سنة. والصحيح أن الكلمة استخدمت دون تحديد دقيق، بمعنى أهل كل زمان أو مقدار التوسط فى أعمار أهل الزمان. وقد ورد فى الحديث الشريف قوله صلى الله عليه وسلم: خيركم قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم واشتقاق القرن من الاقتران، فهو يشمل كل المقترنين فى وقت بعينه. أما من يأتون بعدهم فهم ذوو اقتران آخر.

وقد وردت «قرن» فى القرآن الكريم سبع مرات بصيغة المفرد وثلاث عشرة مرة بصيغة الجمع، ووردت مرتين فى آية واحدة هى قوله تعالى فى سورة الأنعام «ألم يروا كم أهلكنا

من قبلهم من قرن مكناهم فى الأرض ما لم نمكن لهم وأرسلنا السماء عليهم مدرارا وجعلنا لأنهار تجرى من تحتهم فأهلكناهم بذنوبهم وأنشأنا من بعدهم قرنا آخرين» قال الفخر الرازى فى تفسيره: القرن المقترنون فى زمان من الدهر.. ولما كانت أعمار الناس فى الأكثر الستين والسبعين والثمانين قال بعضهم القرن هو الستون وقال آخرون هو السبعون وقال قوم هو الثمانون. والأقرب أنه غير مقدر بزمن معين لا يقع فيه زيادة ولا نقصان، بل المراد أهل كل عصر: فإذا انقضى منهم الأكثر قيل قد انقضى القرن.

ونعود إلى كلمة «جيل» فنقول إنه على تفسيرها بالقرن كما ذكر الزبيدى فى تاج العروس يكون الخلاف فى تحديد مدتها الزمنية كالاخلاف فى تحديد المدة الزمنية لكلمة قرن.

الفصل الرابع

نفسانى وروحانى

يشيع على الألسنة والأقلام الآن استعمال كلمتى «نفسانى» و «روحانى» فى مجالات الأمراض وطرق العلاج النفسى والروحى. ويرفض بعضهم استخدام هاتين الكلمتين ويفضل عليهما كلمتى: «نفسى» و «روحى».

فما رأى الفصل فى هذا الخلاف؟

من المعروف أن قاعدة النسب تقتضى زيادة الياء المشددة على المنسوب إليه دون تغيرات أخرى (إلا فى حالات خاصة منصوص عليها). وعلى هذا يكون النسب إلى نفس: نفسى وإلى روح: روحى.

ولكن باب النسب كما يقول السيوطى يكثر فيه الشذوذ، وبنص عبارته «شواذ النسب المخالفة لما مر لا تخصى» (الهمع ٦ / ١٧٣).

فهل ورد عن العرب فى هاتين الكلمتين ما يشذ عن القاعدة الأساسية؟ لم أجد فى المراجع القديمة ما يدل على استخدام القدماء لكلمة نفسانى، ولكننى وجدت كلمات كثيرة نسب العرب إليها بزيادة الألف والنون من بينها كلمة روح ومن ذلك:

١ ، ٢ - برانى وجوانى (وردت الكلمة الأخيرة فى المعاجم بضم الجيم وفتحتها). ومن كلام سليمان: من أصلح جوانيته بر الله برانيته. وورد: من أصلح جوانيه أصلح الله برانيه.

٣ - جمانى للعظيم الجمة وهو شعر الرأس إذا وصل إلى المنكب.

٤ - ديرانى لصاحب الدير.

٥ - ربانى للعبر ورب العلم أو الذى يعبد الرب. زيدت الألف والنون للمبالغة فى النسب.

٦ - رقبانى لعظيم الرقبة غليظها.

٧ - روحانى لما خلق روحا بغير جسد نحو الملائكة والجن. أو لكل ذى روح من الناس والدواب والجن.

٨ - شعرانى لكثير شعر الرأس والجسد طويله.

٩ - لحيانى لطويل اللحية عظيمها.

١٠ ، ١١ - جثمانى وجسمانى لضخم الجثة.

١٢ ، ١٣ - مخبرانى ومنظرانى لحسن المخبر والمنظر.

١٤ - نسبوا إلى الجول والجولان: التراب والحصى الذى تجول به الريح فقالوا: جولانى.

١٥ - وقالوا صيدلانى فى النسبة إلى مهنة الصيدلة.

١٦ - وقالوا منبجانى نسبة إلى موضع يسمى منبج.

١٧ - وقالوا نصرانى نسبة إلى نصرى أو ناصرة أو نصورية (بالشام).

١٨ - وقالوا روحانى نسبة إلى الروح.

(انظر لسان العرب - الهمع ٦ / ١٧٤ - الأشمونى ٤ / ٢٠٢ - ديوان الأدب ٣ /

٣٨٥ - أزهير الفصحى - عباس أبو السعود ص ٣٥٧ وما بعدها)

وقد ذكر المعجم الوسيط كلمات أخرى تنسب بزيادة الألف والنون مثل حق وحقانى^(١) وتحت وتحتانى وذكرت بعض المعاجم فوق وفوقانى وسفلانى. ويشيع كذلك الآن استخدام عقل وعقلانى.

ومن يتأمل الأمثلة السابقة وتعليقات اللغويين عليها يلاحظ أن الألف والنون قد زيدتا فى صيغة النسب للدلالة على أحد معنيين:

١ - معنى المبالغة والوصف بالضخامة أو الغزارة أو العظم، وهو المعنى الغالب فى معظم كلمات هذا النوع.

٢ - معنى الوصف بالعلم. فقد ورد فى لسان العرب مانصه: «الربانى الذى يعبد الرب. زيدت الألف والنون للمبالغة فى النسب، وقال سيبويه: زادوا ألفا ونونا فى الربانى إذا أرادوا تخصيصا بعلم الرب دون غيره كأن معناه: صاحب علم بالرب دون غيره من العلوم... فالربى منسوب إلى الرب والربانى الموصوف بعلم الرب». وهناك تفسير ثالث

(١) كانت وزارة العدل فى مصر حتى وقت قريب تسمى وزارة الحقانية.

بدا لى وهو أن تكون زيادة الألف والنون فى بعض هذه الكلمات قد قصد بها اشتقاق أوصاف تدل على المبالغة، بغض النظر عن النسبة إليها أولا. ولعل أوضح الأمثلة على هذا التفسير كلمة «الرقباني» فقد ورد فى لسان العرب بجانبها كلمة «الأرقب»، كما ذكر ابن دريد (الجمهرة ١ / ٢٧١) أنه يقال كذلك، رجل رقبان. ومن الممكن التمثيل لذلك بكلمة حيان التى ينسب إليها فى اللهجة المصرية وتستعمل وصفا لنوع من «البلح» حين ينادى عليه البالغ قائلا: (حيانى يا رطب). وربما كانت كلمة إنسان قد تطورت عن هذا الطريق حيث زيدت الألف والنون على كلمة «إنس» ثم نسب إلى إنسان فقيل إنسانى^(١).

وحيث كانت زيادة الألف والنون فى النسب تحمل معنى إضافيا على مجرد النسبة فلا معنى إذن لاعتبار هذا النوع من الكلمات من شواذ النسب أو من نادر معدول النسب على حد تعبير سيويه.

وعلى هذا فلامانع من استعمال كلمتى نفسانى وروحانى بمعناهما الحديث، للدلالة على معنى الموصوف بعلم النفس (أو المنسوب إليه) أو الموصوف بعلم الروح (أو المنسوب إليه) وتكون الدراسة الروحانية والطب الروحانى هما المتعلقان بعلم الروح، والدراسة النفسانية والطب النفسانى هما المتعلقان بعلم النفس. ولعل هذا كان هو السبب فى اختيار الدكتور فاخر عقل (مؤلف معجم علم النفس) ترجمة كلمة Psychological إلى سيكولوجى أو نفسانى، وتعليقه على هذا بقوله: نسبة إلى سيكولوجيا (علم النفس) وليس إلى النفس (ص ٩١). فيكون نفسانى نسبة إلى علم النفس ونفسى نسبة إلى النفس وروحانى نسبة إلى علم الروح، وروحى نسبة إلى الروح وهى تفرقة دقيقة ما أحرانا أن نلتزم بها.

وأخيرا أشير إلى أن المعجم الوسيط (إعداد مجمع اللغة العربية بالقاهرة) قد أورد كلمة الطب الروحانى وإن اعتبرها مولدة، كما أورد كلمة «علمانى» نسبة إلى العلم بمعنى العالم (وهو خلاف الدينى أو الكهنوتى) دون أن يحدد مستوى الاستخدام.

(١) لاحظ كذلك أن كلمتى جثمان وجسمان وردتا فى المعاجم أيضاً بدون نسبة.

الفصل الخامس

النسب إلى فعيلة

يكثر على الألسنة الآن النسبة إلى كلمات على وزن فعيلة مثل: بديهة - حنيفة (أبو حنيفة) - سليقة - صحيفة - ضريبة - طبيعة - عقيدة - غريزة - قبيلة - كنيسة - مدينة - وثيقة - وظيفة.

ويختلف الاستعمال الحديث في النسبة إلى هذه الكلمات:

- ١ - فالنسب إلى أبى حنيفة: حَنَفَى ولا أحد يقول حنيفى.
والنسب إلى صحيفة: صَحَفَى، ولا أحد يقول صحيفى (ولكن قد يقال صحفى بالنسب إلى الجمع).
- والنسب إلى قبيلة: قَبَّلَى، ولا أحد يقول قبيلى.
- والنسب إلى مدينة: مَدَنَى، ولا أحد يقول مدينى.
- ٢ - أما الكلمات: بديهة وطبيعة وعقيدة وغريزة وكنيسة ووظيفة فينسب إليها المحدثون مع الاحتفاظ بالياء فيقولون: بديهى وطبيعى وعقيدى وغريزى وكنيسى ووظيفى. وتوجد قلة قليلة تنسب إليها بحذف الياء.
- ٣ - وأما كلمة ضريبة فلا ترد في الاستعمال الحديث إلا بالياء فيقال: العدالة الضريبية والبطاقة الضريبية، والقوانين الضريبية... ولم أسمعها أو أجدها بدون الياء فى أى عبارة حديثة.
- ٤ - وأما كلمة وثيقة فيندر النسبة فيها إلى المفرد، ويفضل المعاصرون فيها النسب إلى الجمع فيقال: بحث وثائقى، ودراسات وثائقية. وقد ينسبون إلى كلمة كنيسة بالجمع كذلك فيقولون كنائسى، كما قد ينسبون إلى عقيدة بالجمع فيقولون عقائدى.

وليس الاستعمال القديم بأكثر استقراراً أو اطراداً من الاستعمال الحديث:

ففى حين تتحدث المعاجم وكتب النحو عن قاعدة النسبة إلى فعيلة (بشروط) على فعلى وتضرب المثل بصحفى وحنفى وربعى ومدنى (نسبة إلى صحيفة وحنيفة وربيعية ومدينة) نجدها تذكر كلمات كثيرة وردت بالنسب مع إثبات الياء بعضها دون خوف الالتباس بشيء وبعضها مخافة الالتباس بلفظ آخر. فقد قال العرب فى النسب إلى عميرة: عميرى، وإلى سليقة: سليقى^(١)، وقد جاء عليه قول الشاعر:

ولست بنحوى يلوك لسانه ولكن سليقى أقول فأعرب

وفرق أبو البركات عبد الرحمن بن الأنبارى بين الحنفى والحنيفى، فالأول عنده نسبة إلى مذهب أبى حنيفة، والثانى إلى قبيلة بنى حنيفة. قال السيوطى: «كما فرقوا بين المنسوب إلى المدينة النبوية وإلى مدينة المنصور، فقالوا فى الأول: مدنى وفى الثانى مدينى» (الهمع ٦ / ١٦٢).

وخوف اللبس الذى تحدث عنه ابن الأنبارى والسيوطى هو مدخلنا إلى إجازة النسب إلى فعيلة على لفظها فيما لم يرد فيه سماع صحيح. فإذا كان النسب إلى فعيلة على فعلى، وإلى فعولة على فعلى، وإلى فعل (كملك) على فعلى، وإلى فعل على فعلى ألا يخشى من كل هذا الوقوع فى اللبس؟ فإذا قلنا حدقنى لم تعرف أهى نسبة إلى حدقة العين أم إلى الحديقة. وإذا قلنا جزرى لم تعرف أهى نسبة إلى الجزر أم إلى الجزيرة. فضلا عن أن النسبة بحذف الياء فى فعيلة ستباعد بين لفظى المنسوب إليه والمنسوب مما قد يقع فى خطأ الضبط بالشكل فى النصوص المكتوبة.

فمن سيقراً طبعى ووثقى... ونحوها قراءة سليمة؟ ومن سيدرك المعنى المراد بسهولة ولا يتوقف لمحاولة فهمه؟

ومن الغريب أن المراجع القديمة لا تستشهد إلا بوضع كلمات نسب فيها العرب إلى فعيلة على فعلى وتعطيها الغلبة فتنبنى عليها قاعدة وتخرج من النظر نوعين من الكلمات:

١ - النوع الذى وردت النسبة فيه بدون حذف الياء ومن ذلك: الحنيفية. وفى الحديث: أحب الأديان إلى الله الحنيفية السمحة، ويقال كذلك ملة حنيفية. ومنه كذلك سليقية وعميرية وسليمية.

(١) سمع كذلك سليمى. فمنهم من اعتبره نسبة إلى سليم (الهمع ٦ / ١٦٢) ومنهم من اعتبره نسبة إلى سليمة (الأشمونى ٤ / ١٨٦).

٢ - النوع الذى لم تتحدث فيه المراجع عن كيفية النسبة إليه وهو الكثرة الكاثرة من الكلمات مثل: حقيبة - خميرة - حريسة - فريسة - لقيطة - حديقة - قسيمة - عشيرة - جريدة - ذبيحة - عصيدة - جبيرة - حصيرة - خريطة - شريعة - قطيعة - خليفة - خليقة - خميلة - عقيلة - رهينة - سفينة - ودبة - وليمة - خريدة.. وعشرات أخرى من الكلمات.

فكيف نعطي الترجيح لأحد الطرفين المتوازنين^(١) على الرغم من خروجه على الأصل ونغفل الطرف الآخر على الرغم من معاضدة القاعدة الأصلية له؟

وإذا كان العرب قد قالوا ربعى ومدنى وصحفى وحنفى فهل ورد عنهم أنه لا يقال ضريبى وطبيعى وبديهى ووظيفى وغريزى.... إلخ وما أطرف ما يرويه ابن منظور عن حالة مشابهة أفنى فيها الأصمعى بفتوى متشددة منع بها استخدام كلمة «زوجة» للمرأة وألزم المتكلم باستخدام كلمة «زوج» للذكر والأنثى. وحينما استشهد الأصمعى بقوله تعالى: «اسكن أنت وزوجك الجنة» اعترض عليه أحد اللغويين قائلاً: فهل قال عز وجل: لا يقال زوجة؟ وعقب ابن منظور على هذا الاعتراض الساخر بقوله: «وكانت من الأصمعى فى هذا شدة وعسر». ونعود الآن إلى مناقشة رأى النحاة فى قضية القلة والكثرة وإلى تعويلهم على أربع كلمات بنوا عليها قاعدة فنقول إنه على الرغم من إجماع كتب النحو على اتباع سيبويه فى حذف ياء فعيلة^(٢)، فقد ثبت بالاستقراء الحديث أن ماورد عن العرب بإثبات الياء أكثر بكثير مما ورد بحذفها. وقد كان أول من هز القاعدة النحوية وشكك فى صحتها الأب أنستاس مارى الكرملى الذى نشر مقالة فى مجلة المقتطف يوليو ١٩٣٥ أثبت فيها أن النسبة إلى فعيلة على وزن فعيلى ليست شاذة ثم عرض مائة وثلاثة شواهد على تأييد رأيه، وأكد أن تلك الشواهد ليست كل الوارد إذ لم يتسع وقته لجمع الباقي الذى يقطع بوجوده. واستند أيضاً فى تأييد رأيه إلى قول ابن قتيبة فى كتابه أدب الكاتب: «إذا نسبت إلى فعيل وفعيلة من أسماء القبائل والبلدان وكان مشهوراً ألقبت منه الياء مثل ربيعة وبجيلة تقول: ربعى وبجلى وحنيفة حنفى، وفى ثقيف ثقفى وعتيك عتكى، وإن لم يكن مشهوراً لم تحذف الياء فى الأول ولا فى الثانى» (فى أصول اللغة ٥٨/٢ وما بعدها، معجم الأخطاء الشائعة ٦٢٣). وتقدم أكثر من عضو بمجمع اللغة العربية بمصر باقتراح تعديل القاعدة النحوية، منهم الأمير

(١) التوازن بالنسبة لروايات النحاة. وسيرد مايبث رجحان كفة الطرفين المخالف فيما بعد.

(٢) لاحظ أن ابن منظور اعتبر كلمة صحفى مولدة (اللسان - صحف).

مصطفى الشهابي الذي قدم بحثاً بعنوان «ملاحظات لغوية واصطلاحية» تناول فيه النسب إلى فعيلة وطالب بإثبات يائها في غير المشهور من الأعلام. ثمن قدم الأستاذ عبد الحميد حسن بحثاً بعنوان «مسائل نحوية ولغوية تتطلب النظر» اقترح فيه بقاء صيغة النسب إلى فعيلة بفتح فكسر وفعيلة بضم ففتح من غير حذف مع المحافظة على ماورد عن العرب النسب إليه بالحذف، وقدم الأستاذ عباس حسن بحثاً بعنوان: النسب إلى فعيلة وفعيلة سار في نفس الاتجاه ولخص رأيه في أن النكرات لا يحذف منها شيء لأن علة الحذف القياس على المسموع، مع أن السماع مقصور على المشهور من الأعلام، بل إن العرب لم تلتزم فيه الحذف. وما ليس من الأعلام المشهورة يجب فيه إثبات الياء إذ لا سند له من المسموع، وما سمع عن العرب بالحذف يجوز فيه الأمران عملاً برأى بعض الأئمة الذين نصوا على جواز تطبيق المطرد على المسموع للتيسير (في أصول اللغة ص ٨٦).

وأخيراً أصدر المجمع قراره بإجازة الحذف والإثبات. الحذف مراعاة لما سمع يحذف الياء، والإثبات مراعاة للأصل وهو النسب بغير حذف شيء إلا تاء التأنيث ولما سمع بإثبات الياء. وعلى الرغم من أن المجمع لم يمنع حذف الياء فقد وجدت بعض آراء تمنعه فيما لم يسمع عن العرب، واقترح بعضهم أن تكون القاعدة على النحو التالي:

١ - القياس المطرد في النسب إلى فعيلة هو فعلي فيما لم يكن علماً أو كان علماً

غير مشهور.

٢ - يجوز النسب إلى فعيلة العلم على فعلى إذا اشتهر الاسم شهرة تمنع اللبس.

٣ - ماورد عن العرب منسوباً بحذف الياء يبقى على ماورد السماع به ويلتزم.

٤ - ماورد عن العرب بحذف الياء كان مقصوراً على الأعلام. وقد وردت كلمة طبيعة منسوبة بالياء في المصباح المنير (مادة جبل) وكلمة سليقة بالياء كذلك.

ولعل هذا الرأي هو الأولي بالقبول وهو الذي تطمئن النفس إليه. وقد مال إليه الأستاذ محمد العدناني في كتابه «معجم الأخطاء الشائعة»، والدكتور مصطفى جواد في كتابه «قل ولا تقل». الذي يقول: «إذا كانت هذه القاعدة (حذف الياء) لا يبنى عليها إلا في الأعلام، وكثر الشذوذ منها في الأعلام بأعيانها، فكيف يبنى عليها في أسماء الجنس كالبديهة والقبيلة والكنيسة؟ فإذا جاز حذف الياء في العلم فذلك لأن العلم له من الشهرة والاستفاضة ما يحفظه عند الحذف، وله من قوة المنسوب ما يميزه عن غيره ويبعده من اللبس». ثم انتهى إلى قوله: قلل بديهي وقبلي وكنسي وسليقي ولا تقل بدهي وقبلي وكنسي وطبعي.

أفعل التفضيل بين قواعد النحو وواقع الاستعمال

يعرّف أفعل التفضيل بأنه صفة على وزن «أفعل» أو «فُعَلَى» تدل على زيادة وجود الصفة في شخص أو شيء إما مطلقاً أو بالنظر إلى غيره.

كيفية صياغته:

هناك وسائل ثلاث لصياغة أفعل التفضيل وهي:

أ - صياغة «أفعل» من الفعل مباشرة مثل:

﴿ يا قوم أرهطى أعزُّ عليكم من الله ﴾ (قرآن)

﴿ هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلاً ﴾ (قرآن)

﴿ ليوسف وأخوه أحبُّ إلى أبينا منا ﴾ (قرآن)

ب - صياغة «أفعل» من فعل مساعد والإتيان بالمصدر الصريح بعده من الوصف المراد تفضيله منصوباً على التمييز مثل:

﴿ فهي كالحجارة أو أشدَّ قسوة ﴾ (قرآن).

﴿ فأهلكنا أشدَّ منهم بطشاً ﴾ (قرآن).

﴿ والذين آمنوا أشدَّ حباً لله ﴾ (قرآن).

﴿ ذلك خير وأحسن تأويلاً ﴾ (قرآن).

﴿ أكبر درجات وأكبر تفضيلاً ﴾ (قرآن).

ج - صياغة «أفعل» من فعل مساعد والإتيان بالمصدر المؤول بعده من الوصف المراد تفضيله مثل:

- ﴿ فإلله أحق أن تخشوه ﴾ (قرآن) .
 ﴿ والله ورسوله أحق أن يرضوه ﴾ (قرآن) .
 ﴿ أفمن يهdy إلى الحق أحق أن يتبع ﴾ (قرآن) .
 ﴿ ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين ﴾ (قرآن) .
 ﴿ ذلك أدنى ألا تعولوا ﴾ (قرآن) .
 ﴿ ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ألا ترتابوا ﴾ (قرآن) .

وقد قال صاحب البحر فى الآفة الأخيرة: «وقدر: أدنى لأن لا ترتابوا»، أو «أدنى إلى أن لا ترتابوا»، أو: «أدنى من أن لا ترتابوا»، ثم حذف حرف الجر فبقى منصوباً أو مجروراً على الخلاف^(١).

وتتعدد أنواع الأحداث التى يراد أخذ التفضيل منها لتأخذ أربعة أشكال:

- ١ - فنوع يؤخذ أفعل التفضيل منه بأى وسيلة من الوسائل الثلاث حسب ما يتطلبه المقام.
 - ٢ - ونوع يؤخذ أفعل التفضيل منه بالوسيلتين الثانية والثالثة.
 - ٣ - ونوع يؤخذ أفعل التفضيل منه بالوسيلة الثالثة فقط.
 - ٤ - ونوع لا يؤخذ أفعل التفضيل منه مطلقاً.
- والمشهور أن النوع الأول يتحقق فى الأحداث التى تتوافر فيها الشروط الآتية:
- أ - أن يكون فعلاً - متصرفاً - قابلاً للتفاوت أو التفاضل.
- ب - أن يكون الفعل ثلاثياً - مجرداً - تاماً - ليس الوصف منه على أفعل فعلاً^(٢).
- ج - أن يكون الفعل مبنيًا للمعلوم - مثبتاً.
- أما النوع الرابع فيتحقق فى الأحداث التى تختل فيها الشروط الثلاثة فى (أ) .
- وأما النوع الثانى فيتحقق فى الأحداث التى تختل فيها الشروط الأربعة فى (ب) .
- وأما النوع الثالث فيتحقق فى الأحداث التى يختل فيها الشرطان الواردان فى (ج) .

(١) البحر المحيط ٣٥٢/٢.

(٢) قالوا فى الأخير: لأن الصفة المشبهة تبنى من هذه الأفعال على وزن «أفعل»، فلو بنى التفضيل منها لالتبس بها.

ومع ذلك فقد اختلفت هذه الشروط فى كلام العرب حتى قال الأستاذ محمد بهجة الأثرى فى بحث له ألقاه أمام مجمع اللغة العربية بالقاهرة: «إننى علقت من هذه الأمثلة الناقضة للقاعدة المذكورة فى (تذكرتى) فى اللغة زهاء مائة مثال خالفت كلها شروط هذه القاعدة»^(١).

فما اختلف فيه واحد من شروط المجموعة (أ) :

※ الاشتقاق من وصف لا فعل له أو من اسم جامد مثل: هو أقمن به (من قمن بكذا) وما أذرع فلانة [التعجب كالتفضيل]، (من قولهم: امرأة ذراع)، وقالوا: ألص من شظاظ، كما قالوا: «أحنك الشاتين»، و«أحنك البعيرين» [من الحنك] وكذلك قالوا: «فلان أبل من فلان»، وهو «أبل الناس كلهم» [من الإبل]. ومن الأمثلة التى ذكرها الأستاذ محمد بهجة الأثرى عن العرب: أبلد، وأتيس، وأفلس.

※ الاشتقاق من فعل جامد، فقد سمع: «ما أعساه»، و«أعس به» بمعنى «ما أحقه».

※ أما الاشتقاق مما لا يقبل التفاوت والمفاضلة فلا يمكن - إذا سلمنا بوجوده - أن يكون قد سمع منه التفضيل. ومع ذلك فإن ما مثلوا به يمكن أن يقع فيه تفاوت كفعل «الموت»^(٢)، أوليس من الممكن أن يقال: «ما أشنع ميتته»، و«ما أيسر ما فاضت روحه إلى بارئها»، و«مات فلان أسوأ ميتة»؟

ومما اختلف فيه واحد من شروط المجموعة (ب) .

※ الاشتقاق من الفعل الثلاثى المزيد، وقد وردت له أمثلة كثيرة حتى جوزه الأخفش مطلقاً، وجوزه بعضهم من وزن «أفعل» فقط. ومما سمع فى هذا: أشبه وأفسد وأتقن وأخطأ وأصوب وأسن وأولى (للمعروف) وأعطى (للدهرم)، وما أظلم (الليل)، وما أقفر (المكان)، وما أملأ (القرية)، وما أتقاه.

※ الاشتقاق من الفعل الناقص، وبه قال الكوفيون الذين حكوا «ما أكونَ زيدا قائماً». أما التفضيل والتعجب بالواسطة فجائز إما مع المصدر الصريح: «ما أقسى كونك جاهلاً» أو المصدر المؤول «ما أجمل أن تكون متفوقاً».

(١) فى أصول اللغة ١٢٧/١.

(٢) فى معجم النحر (مادة اسم تفضيل) مثل يطلوع الشمس وغروبها. ولكن أليس من الممكن أن يقال: ما أسرع غروب الشمس، أو يقال: الشمس أسرع غروباً فى الشتاء منها فى الصيف...؟

* الاشتقاق مما وصفه على أفعل فعلاء، وقد وردت له أمثلة كثيرة منها قوله تعالى: «ومن كان في هذه أعمى، فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلاً». فإذا كانت الأولى صفة من العمى، فالثانية تفضيل، أى أشد عمى بدلالة المعطوف وهو «أضل سبيلاً». والتفضيل هنا شيء يقتضيه الجزاء والعقاب. ولا يعكر على هذا الفهم قول بعضهم إنه من عمى القلب، ومنه يقال ما أعماه، كما يقال ما أحمقه، لأن عمى القلب يأتي الوصف منه على أفعل ومؤنثه فعلاء. ولكثرة أمثلته جوزه بعضهم في العاهات «ما أعوره» وبعضهم في الألوان «ما أحمره» وبعضهم في السواد والبياض فقط. وقد ورد في حديث صفة جهنم: «أسود من القار»، وجاء في حديث صفة الحوض: «ماؤه أبيض من اللبن» وجاء عليه قول المتنبي:

لأنت أسود في عيني من الظلم.

ومما اختلف فيه شرط البناء للمعلوم في المجموعة (ج) قولهم:

ما أجنّه، وما أشغله، وما أخصره وهو أخصر من غيره، وما أزهاه، وهو أزهى من ديك، وأشغل من ذات النحين، وأشهر من غيره، وأعنى بحاجتك. ولكثرة ما جاء من هذا النوع أجازوه بعضهم عند أمن اللبس، وأجازوه بعض آخر مما كان ملازم البناء للمجهول.

فلا عجب - بعد هذا - أن يصدر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قراره بالتخفيف من معظم هذه الشروط استناداً إلى:

١ - اختلاف النحاة في بعض هذه الشروط.

٢ - كثرة ما ورد عن العرب مناقضا لهذه الشروط.

٣ - قرار المجمع بتكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيتها، مما يسمح بصوغ أفعل التفضيل مما لا فعل له.

٤ - التوسع في استخدام المصدر الصناعي الذي سيفتح باباً للتفضيل والتعجب من الأسماء الجامدة مثل: «يعيش حياة أكثر بهيمية»، ومن الصفات، مثل التفضيل: «أكثر أهمية»، واسم المفعول: «أظهر محسوبة»، واسم الفاعل: «أشد فاعلية». وقد أخذ الصبيان في

حاشيته على شرح الأشموني بهذا الاتجاه فقال: «والمتجه عندي أنه يتعجب منه بزيادة ياء المصدرية أو ما فى معناها فيقال ما أشد أو ما أشد كونه حمارا فاحفظه»^(١).

التفضيل باستخدام فعل مساعد مع توافر الشروط:

كثيرا ما يتعلق الغرض بوصف زائد على مجرد التفضيل، ولذا يعدل المتكلم عن الصيغة الأولى للتفضيل ويختار الصيغة الثانية. ويتجلى هذا الاختيار فى الأمثلة القرآنية الآتية:

١ - ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾.

٢ - ﴿ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾.

٣ - ﴿ كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا ﴾.

٤ - ﴿ فَأَهْلَكْنَا أَشَدَّ مِنْهُمْ بَطْشًا ﴾.

٥ - ﴿ لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ ﴾.

٦ - ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾.

٧ - ﴿ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا قُلِ اللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا ﴾.

٨ - ﴿ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ أَضْعَفُ نَاصِرًا وَأَقَلُّ عَدَدًا ﴾.

ففى الأمثلة الخمسة الأولى التى استخدم فيها «أشد» كان يمكن التفضيل من القسوة والعداوة والقوة والبطش والرهبة دون مساعد. ولكن اختارت الآيات هذا الأسلوب لتحقيق غرضين.

١ - استخدام أسلوب التمييز الذى يفيد الايضاح بعد الإبهام، وهو أوقع فى النفس.

٢ - وصف القسوة بالشدة، كأنه قيل اشتدت قسوة الحجارة، وقسوة قلوبهم أشد، وهذا أدل على فرط القسوة من التفضيل المباشر^(٢). ومثل هذا يقال فى بقية الأمثلة.

أما فى بقية الأمثلة فلم يتعلق الغرض بالحدث الواقع تمييزا وحده، وإنما تعلق به وبالصفة التى تبين نوع الحدث أو درجته ورتبته فى قائمة الاحتمالات. فأفضلية الحكم لا تعبر بمفردها عن المراد، إذ المراد أحسنية الحكم، وكذلك فى المثال السابع إذ المراد أسرعية المكر. أما المثال الثامن فالأفضلية فيه عكسية لأنها جاءت فى جانب السلب لا الإيجاب ولذلك لم يكن هناك بد من استخدام الصفة الكاشفة التى تتعلق بسلب الأفضلية وهى الأضعفية.

(١) حاشية الصبان على الأشموني ٢٣/٣، ٢٤.

(٢) الكشف ٧٧/١.

أفعل التفضيل بين الإطلاق والنسبية:

يقتضى التفضيل استحضار مفضل عليه فى الذهن سواء ذكر فى الجملة أو لم يذكر. فإذا كان التفضيل بالنسبة لكل ماعدا المفضل فهو التفضيل المطلق أو التفضيل التام، ويسمى درجة التفضيل العليا. وإذا كان بالنسبة لشيء معين محدد فهو التفضيل النسبى أو الإضافى، ويسمى درجة المقارنة.

ويدخل فى التفضيل المطلق:

١ - أفعل التفضيل المحلى بأل مثل قوله تعالى:

* ﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى﴾، قال المفسرون: الحسنى: الجنة.

* ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْأَسْمَاءُ الْحَسَنَى﴾.

* ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحَسَنَى وَزِيَادَةٌ﴾. ولا ينفى التفضيل المطلق الوعد بالزيادة، لأن الأول بحسب ما يتصوره الإنسان وما يحيط به علمه، وأما الزيادة فشئ مدخر لهم يوم القيامة حيث تعمر الجنة بما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر. ولهذا قال المفسرون فى الزيادة بأن المراد منها: النظر إلى وجه الله الكريم أو قبول الشفاعة، أو الهدايا التى لم يروا مثلها قط..

* ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحَسَنَى﴾، قال المفسرون: أى الملة الحسنى وهى ملة الإسلام.

* ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾، وهو الطبقة التى فى قعر جهنم ولا يسفلها شئ.

* ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، قال المفسرون: معناه: أعلى من أن يقاس به أو يعتبر بغيره.

* ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾. قال المفسرون: هو العام الذى حج فيه النبى صلى الله عليه وسلم حجة الوداع وحجت معه فيه الأمم. وقيل المراد به يوم عرفة، أو يوم النحر، أو الجمع بين الحج والعمرة. ويجب فى هذا النوع المطابقة بين اسم التفضيل وموصوفه فى العدد والجنس كما يجب

إخلاقه من «من» والمفضل عليه^(١) مثل: «الفرع الأكبر»، «البطشة الكبرى». ولم يرد في القرآن الكريم ما يخالف هاتين القاعدتين، ومع ذلك يلاحظ.

أ - أن الصيغ المذكورة وردت في القرآن أكثر من الصيغ المؤنثة (١٩: ١٢) حسب إحصاء الشيخ عزيمة).

ب - أن هناك صفات ورد منها المذكر والمؤنث، وصفات ورد منها المذكر فقط، وصفات ورد منها المؤنث فقط.

فمن الأول: الآخر والأخرى.

الأول والأولى.

الأكبر والكبرى.

ومن الثاني: الأخسر، والأعز، والأذل، والأرذل، والأوفى، والأشقى، والأقدم، والأقرب، والأكرم، والأتقى، والأولى، والأيمن.

ومن الثالث: الحسنى، والسوءى، والمثلّى، والوثقى، والوسطى.

ويشير النوع الثانى أكثر من مشكلة لغوية:

١ - إذا كانت المطابقة فى الجنس ضرورية فهل سمع عن العرب تأنيث كل «أفعل»؟

وما حكم ما لم يسمع تأنيثه؟

أما أن العرب أنثوا كل «أفعل» أو حتى كثيرا من «أفعل» فهو ما ينفيه السماع. وقد رأينا مثلا أن الخُسرَى والعُزَى والذُلَى والرُّذُلَى.. الخ لم ترد فى القرآن ولم تنقل عن العرب. بل أكثر من هذا فإن كلمة «أشد» من أكثر الوسائط ترددا فى القرآن الكريم إن لم تكن أكثرها على الإطلاق (وردت ٣١ مرة كما يظهر من إحصاء المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم) ومع ذلك لم يرد لها مؤنث لا فى القرآن ولا فى لغة العرب.

فما حكم ما لم يسمع تأنيثه عن العرب؟

(١) إذا كان هذا الإخلاء واجبا، فهل ينسحب على تعبير مثل: «هو الأفضل بالنسبة لطلاب فرقه»؟

فى التصريح: لابد من ملاحظة السماع.

وفى كفاية المستوفى: لا يُستغنى فى ... التأنيث عن السماع، فإن الأشرف والأظرف لم يقل فيهما ... الشرفى ... والظرفى كما فى الأفضل والأطول.. وكذلك الأكرم والأُمجد... لم يسمع فيهما الكرمى والمُجدى^(١).

ولكن فى شرحى الكافية والشافية للرضى أن مؤنث أفعل على فعلى قياس.

٢ - وحتى لو أخذنا بمبدأ القياس وأطلقنا القاعدة من أجل التيسير كما اتجه مجمع اللغة العربية بالقاهرة فهل سيقبل الذوق أن نقول شُدَى (من أشد) وكُثْرَى (من أكثر) وقُلَى (من أقل) وضعفى (من أضعف) وسُرْعَى (من أسرع) وكذلك: عَزَى وذُلَى وشُقِيا وحُرْصَى وحُكْمَى وكُرْمَى وغيرها مما ورد ذكره فى القرآن الكريم فقط، فما بالك بما ورد جميعه فى لغة العرب؟

ولعل هذا المأزق، مأزق المطابقة فى التأنيث، وعدم إلف «فعلى» للتفضيل ثانياً لأفعل كان السبب فى ظهور تعبيرات حديثة خرجت على مبدأ المطابقة واستخدمت «الأفعل» وصفاً للمؤنث، حتى فيما سمع فيه التأنيث، ومن ذلك:

القضية الأخطر.

الدولة الأولى بالرعاية.

الوجبة الأطيب.

هى الأصدق قولاً والأضمن تنفيذاً.

لماذا لا نواجه الأخطار الأكبر.

الدولتان الأعظم.

لتحقيق الحياة الأفضل.

المصيبة الأعظم عدم استفادة المرء من أخطائه.

ضحى بالقيمة الأدنى ليظفر بالقيمة الأعلى.

(١) فى أصول اللغة ١٥٢/١.

وآخر ما قرأته عنوان استطلاع ورد في مجلة العربي، وهو: «التوسعة الأضخم في التاريخ: الحرمان الشريفان يسعان جميع المسلمين».

فما الحل؟

أ - هل يكون في تقدير «من» ومفضل عليه - رغم مخالفته للقاعدة المشهورة - محاكاة لقول الأعشى:

ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكائر

وحذف «من» والمفضل عليه كثير في لغة العرب كقوله تعالى: ﴿ذلك أزمى لكم وأظهر﴾.

ب - أو هل يكن في اعتبار «ال» موصولاً اسمياً (أو حرفياً على خلاف) كتلك الموجودة في اسم الفاعل (جاء الضارب) أو الصفة المشبهة (جاء الكريم)، ويكون تقدير الجمل السابقة: القضية التي هي أخطر - الدولة التي هي أولى بالرعاية - الوجبة التي هي أطيب؟

ج - أو هل يكون في تغيير تركيب العبارات ليصبح:

أخطر القضايا.

أولى الدول بالرعاية.

أطيب الوجبات... إلخ؟

د - أو هل يكون في القول بقياسية تأنيث «أفعل» ونفرض ذلك حتى يصبح مقبولاً في الذوق فنقول:

القضية الخطرى.

الدولة الأولى بالرعاية.

الوجبة الطيبى^(١).

ويدون محاولة الحل سيظل الناس يرددون: «الأخطار الأكبر»، مع أن مؤنث الأكبر

(١) بل إن بعض ما سمع ليمجه الذوق، ومن ذلك ما رواه ابن جنبي في المحتسب (٢٠/٢٩٩) من أن العرب تقول: الخوى والشرى في تأنيث الأخير والأشرف.

مسموع وشائع، و«الدولتان الأعظم»، مع أن العُظميان» قرية إلى الذهن، و«الحياة الأفضل» مع أن «الفضلى» مقبولة ذوقاً وسماعاً...

٣ - وهناك مشكلة أخرى تتعلق بجمع «الأفعل» على «الأفاعِل» فمنهم من قصره على السماع، ومنهم من جعله قياساً. ومما سمع من ذلك وورد فى القرآن الكريم كلمة «أكابر»: ﴿وكذلك جعلنا فى كل قرية أكابر مجرميها﴾، وأراذل: ﴿إلا الذين هم أراذلنا﴾.

أما جمعه جمع مذكر سالماً فكثير، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثم أغرقنا الآخرين﴾ وقوله: ﴿إلا أساطير الأولين﴾، وقوله: ﴿لا جرمَ أنهم فى الآخرة هم الأخسرون﴾، وقوله: ﴿أولئك فى الأذلين﴾، وقوله: ﴿واتبعك الأراذلون﴾، وقوله: ﴿فجعلناهم الأسفلين﴾، وقوله: ﴿وأنتم الأعلىون﴾، وغير ذلك.

أما جمع «فُعِلَى» جمعاً سالماً فهو قياسى وإن لم يرد فى القرآن الكريم، وورد جمعه جمع تكسير فى لفظين هما: «العُلَى» فى آيتين: ﴿ممن خلق الأرض والسموات العُلَى﴾ و﴿أولئك لهم الدرجات العُلَى﴾، و﴿الكُبر﴾ فى آية واحدة هى ﴿إنها لإحدى الكُبر﴾^(١).

٢ - ما حذف منه «من»، والمفضل عليه:

وهذا النوع فى القرآن كثير غالب. فقد جاء حذفهما فيه ما يقرب من مائتين وخمسين مرة على التفصيل الآتى:

أ - أكثر الحذف فى القرآن كان أفعال التفضيل فيه خبراً للمبتدأ:

﴿ولعذاب الآخرة أشد وأبقى﴾.

﴿فأى الفريقين أحق بالأمن﴾.

﴿فالله أحق أن تخشوه﴾.

ب - أو خبراً لناسخ:

(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٤٤/٧ وما بعدها.

﴿ وكانوا أحقّ بها ﴾.

﴿ لكان خيراً لهم ﴾.

﴿ أليس الله بأعلم بالشاكرين ﴾.

جـ - أو مفعولاً ثانياً:

﴿ وجعلناكم أكثر نفيراً ﴾.

﴿ تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً ﴾.

د - أو غير ذلك:

﴿ يخشون الناس كخشية الله أو أشد خشية ﴾.

﴿ فآمنوا خيراً لكم ﴾.

ومما يدل على دخول هذا النوع في التفضيل المطلق ما قاله المفسرون في قوله تعالى:
﴿ قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم ﴾ حيث قالوا: المراد:
أزكى من كل شيء نافع.

ولا شك أن في حذف «من» والمفضل عليه إشارة إلى قصد التعميم وعدم التقييد
بمفضل عليه معين، وذلك أقرب إلى الإطلاق من ناحية، وأدعى لأن تذهب فيه النفس كل
مذهب من ناحية أخرى^(١).

وهذا النوع من التفضيل يأخذ حكم أصله وهو إلزام «أفعل» فيه الأفراد والتذكير.

٣ - أفعل التفضيل المضاف إلى معرفة:

إذا لم تقصد التفضيل على ما أضيف إليه وحده، بل عليه وعلى كل ما سواه، والإضافة
حيث تكون للتخصيص.

(١) وقد يكون الحذف للحفاظ على بديع نظم القرآن كقول تعالى: ﴿ وإن تجهر بالقول فإنه يعلم السر وأخفى ﴾، أو إيجازاً للعلم به، وذلك مطلب من مطالب البلاغة القرآنية.

ويأخذ في هذه الحالة حكم المحلى «بأل» فتجب فيه المطابقة مثل:

﴿فتبارك الله أحسن الخالقين﴾.

﴿يقصُّ الحقُّ وهو خير الفاصلين﴾.

﴿وأنت خير الراحمين﴾.

﴿والله خير الرازقين﴾.

وكذلك قولهم: «الناقص والأشجَّ أعدلا بنى مروان» (الناقص هو: يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان. سُمى بذلك لنقصه أرزاق الجند، والأشج هو: عمر بن عبد العزيز لشجته أصابته).

وقولهم: «محمد صلى الله عليه وسلم أفضل قریش».

ولكون الإضافة في هذا النوع لمجرد التخصيص جازت إضافة «أفعل» فيه إلى ما ليس هو بعضه (بخلاف المنوى فيه معنى «من» فإنه لا يكون إلا بعض ما أضيف إليه). فلذلك يجوز «زيد أحسن أخوته»، لأن المقصود: الأحسن من بينهم.

أما التفضيل النسبي فيدخل فيه:

١ - أفعل التفضيل المضاف إلى معرفة إذا قصدت به التفضيل على ما أضيف إليه وحده (على معنى «من»)، مثل قوله تعالى:

﴿ولتجدنهم أحرص الناس على حياة﴾.

﴿الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه﴾.

﴿غُلِبَتِ الرُّومُ في أدنى الأرض﴾.

﴿ومنكم من يَرُدُّ إلى أرذل العمر﴾.

﴿لتجدن أشدَّ الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا﴾.

* ﴿ وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى ﴾ .

* ﴿ ويوم القيامة يُردُّون إلى أشدَّ العذاب ﴾ .

* ﴿ أدخلوا آلَ فرعونَ أشدَّ العذاب ﴾ .

فأحرصية اليهود على الحياة (فى الآية الأولى) لا تنفى أحرصية غيرهم بنفس الدرجة. واتباع الذين اجتنبوا عبادة الطاغوت لأحسن القول (فى الآية الثانية) لا ينفى وجود نفس الصفة فى غيرهم.

وغلبة الروم فى أدنى الأرض (فى الآية الثالثة) لا تعنى عدم وجود أراضٍ أخرى يمكن أن توصف بشدة الدنو.

وهكذا....

ويتصف هذا النوع من التفضيل بما يأتى :

١ - إضافة «أفعل» فيه إلى ما هو بعضه^(١) ، ولذلك منع الحريرى أن يقال : «زيد أفضل إخوته» لأن زيدا ليس داخلاً فى جملة إخوته ، ألا ترى أنه لو قيل لك من إخوة زيد لعددتهم دونه . فلما خرج عن أن يكون داخلاً فيهم امتنع أن يقال : «زيد أفضل إخوته» ، كما لا يقال : «زيد أفضل النساء» لتمييزه من جنسهن وخروجه عن أن يعد فى جملتهن . فتصحح هذا الكلام أن يقال «زيد أفضل الإخوة» ، أو «زيد أفضل بنى أبيه» لأنه حينئذ يدخل فى الجملة التى أضيف إليها^(٢) .

ب - جواز المطابقة وعدم المطابقة (الإفراد والتذكير) فى أفعل التفضيل . فمن المطابقة قوله ﴿ إلا الذين هم أرادلنا ﴾ ، ﴿ وكذلك جعلنا فى كل قرية أكابر مجرميها ﴾ ، ﴿ وقالت أولاهم لأخراهم ﴾ وقراءة : ﴿ غلبت الروم فى أدانى الأرض ﴾ . ومن عدم المطابقة قوله تعالى : ﴿ ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ﴾ . وقد اجتمع الاستعمالان فى قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ ألا أخبركم بأحبكم إلى وأقربكم منى منازل يوم القيامة ؟ أحاسنكم أخلاقاً ، الموطأون أكثافاً ، الذين يألفون ويؤلفون ﴾ .

(١) مع الهوامع ١١٣/٥ .

(٢) دقائق العربية ص ٧٢ .

٢ - أنفل التفضيل المضاف إلى نكرة^(١):

ويلزم في هذه الحالة ثلاثة أشياء:

أ - لزوم «أفعل» الإفراد والتذكير كما في قوله تعالى:

﴿ في أحسن تقويم ﴾.

﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس ﴾.

﴿ ثم رددناه أسفل سافلين ﴾.

﴿ ولآخرة أكبر درجات ﴾.

﴿ ولا تكونوا أول كافر به ﴾.

ب - كونه من جنسه، فلا يقال «زيد أفضل امرأة»، لأن «أفعل» بعض ما يضاف إليه.

ج - وجوب مطابقة المضاف إليه لما قبله إذا كان المضاف إليه جامداً (زيد أفضل رجل^(٢))،

هند أفضل امرأة، المحمدان أفضل رجلين..) أما إذا كان المضاف إليه مشتقاً فلا تجب

المطابقة. وقد جاء عليه قوله تعالى: ﴿ ولا تكونوا أول كافر به ﴾ فالتقدير: أول من كفر به

(أو على تأويل: أول فريق كافر، وفريق جمع في المعنى مفرد في اللفظ، أو على تأويل:

لا يكن كل واحد منكم أول كافر به كقولك كسانا حلة أى كساكل واحد منا)، وقول

الشاعر:

وإذا همو طعموا فألأم طاعم وإذا همو جاعوا فشر جيع

٣ - أفعل التفضيل المجرد من «أل» ومن الإضافة:

ويلزمه في هذه الحالة شيان:

أ - أن يلتزم الإفراد والتذكير.

ب - أن تكون معه «من» جارة للمفضل عليه (ولو تقديرًا).

ومثاله في القرآن الكريم:

(١) قال الصبان: والمضاف للنكرة بمنزلة المجرد في التنكير.

(٢) قال الصبان: أصله: زيد أفضل من كل رجل، فحذف «من كل» اختصاراً، وأضيف «أفعل» إلى «رجل».

﴿ وَإِذَا حَبِيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا ﴾ .

﴿ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ ﴾ .

﴿ إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْهُ ﴾ .

﴿ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا ﴾ .

﴿ وَمَا نَرِيهِمْ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا ﴾ .

أفعل التفضيل على غير بابيه :

يأتي أفعل التفضيل على غير بابيه، أى غير مقصود به الزيادة أو معنى المقارنة. وهو فى هذه الحالة يحمل إما على «التفضيل المطلق» إن احتملت العبارة ذلك أو على الصفة المشبهة. ومثل هذا النوع تجب فيه مطابقة أفعل التفضيل لموصوفه، لأن كلا من المحلى بأل، والصفة المشبهة يطابق موصوفه.

ويمكن أن يحمل على هذا النوع الأمثلة الآتية :

* ﴿ وَبِعُولَتِهِمْ أَحَقُّ بَرْدَهْن ﴾ ، فغير الزوج لا حق له .

* ﴿ وَلَأَمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ ﴾ ، إذ لا يجوز نكاح المشركة فهو على غير بابيه .

* ﴿ أَذَلِكَ خَيْرٌ أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُومِ ﴾ ، إذ لا شركة فى الخيرية بينهما .

* ﴿ وَهُوَ الَّذِى يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ ، إذ لا تقاربت عند الله بين الناشئين : الإبداء والإعادة .

ويمكن أن يكون التفضيل على بابيه، ويكون الكلام قد سيق على حسب معتقد البشر، وما يعطيهم النظر فى المشاهدة من أن الإعادة أهون من البداءة عادة .

وخرج على هذا قولهم : ﴿ يُوْسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ ﴾ ، لأنه يحمل إما على معنى «الأحسن من بينهم» أو «حسنهم» .

كما خرج عليه قول أبى نواس :

كأنَّ صغرى وكبرى من فقاقتها حصباء درّ على أرض من الذهب^(١)
فأنت لتجرده من معنى التفضيل.

ويقول الدكتور إبراهيم السامرائي: «وعلى هذا كانت صفاته - سبحانه - صفات خاصة لا يشركه في جوهرها وقدرها وجلالها صفات المخلوقين. فما جاء من ذلك على «أفعل» لا يمكن أن يفيد التفضيل، بل ينصرف إلى الكمال المطلق في مفهوم أى من تلك الصفات. ألا ترى أن قول المؤذن (الله أكبر) من هذا الكمال المطلق، فالله كبير ليس بعد كبيره شيء»^(٢).

وقد يستخدم أفعل التفضيل دون وجود صفة مشتركة بين الطرفين، فلا يراد به حينئذ التفضيل ولكن الإشارة إلى أن شيئاً زاد في صفة نفسه على آخر في صفته كقولهم: «الصيف أحرّ من الشتاء»، أى الصيف أبلغ في حره من الشتاء في برده. وكقولهم: «العسل أحلى من الخل»، قال الصبان: «المعنى فى المثال: «أن للعسل حلاوة، وأن تلك الحلاوة زائدة، وأن زيادتها أكثر من زيادة حموضة الخل». وقد يأتي هذا النوع للتهكم، كما يقال: «هو أعلم من الحمار».

إعمال أفعل التفضيل:

* يرفع أفعل التفضيل الضمير المستتر مثل: «ذلك أزكى لهم».

* ويرفع الضمير البارز أو الاسم الظاهر فى لغة قليلة، حكى سيويه: مررت برجل أكرم منه أبوه.

* ويطرده رفعه الاسم الظاهر فيما يسمى «بمسألة الكحل» وضابطها «أن يحل محل الفعل - وأن يسبقه نفى - وأن يكون مرفوعه أجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبارين». ومثالها: «ما رأيت رجلاً أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد» والمعنى: ما رأيت رجلاً يحسن.. كحسنة فى عين زيد. ومعنى تفضيله على نفسه باعتبارين أن الكحل فى عين زيد أحسن من الكحل فى عين رجل آخر.

وجاء عليه الحديث: «ما من أيام أحبّ إلى الله فيها الصوم من أيام العشر». ولم يقع فى القرآن الكريم تعبير يشبه هذا.

(١) يمكن أن يخرج على وجه آخر، وهو عدم اعتبار «من» تفضيلية، وإنما هى حرف جر كالذى فى قولك «كلمة من محمد»، واسم التفضيل هنا فى حكم المضاف إلى المعرفة (انظر التراكيب اللغوية - هادى نهر ص ٩٧).

(٢) من أساليب القرآن ص ٨٢.

* أما بخصوص النصب فلا ينصب المفعول به، أما ما ورد ظاهره ذلك فمؤول، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ رَيْكَ هُوَ أَعْلَمُ مِنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ فـ «من» فى محل نصب مفعول به لفعل محذوف يدل عليه «أعلم»، والتقدير: يعلم من يضل. وأما قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ ففى «حيث» إعرابان:

أ - أنها مفعول به على التوسع (لفعل محذوف).

ب - أنها ظرف مكان، وضمن «أعلم» معنى ما يتعدى إلى الظرف، أى هو نافذ العلم فى الموضع الذى يجعل فيه رسالته^(١).

* ويتعدى أفعل التفضيل من فعل يتعدى بحرف الجر - يتعدى بنفس الحرف كذلك. ولذا قدروا حرف الجر فى قوله تعالى: ﴿وَأَدْنَىٰ أَلَا تَرْتَابُونَ﴾، وقوله: ﴿ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَا تَعْلَمُونَ﴾^(٢)، وظهر حرف الجر فى مثل قوله تعالى: ﴿أَوَّلِكَ شَرُّ مَكَانًا وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾، وقوله: ﴿يَا قَوْمِ أَرَهْطَىٰ أَعَزُّ عَلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ﴾.

* وإذا عدى التفضيل «أحب» بإلى اختلف معناه عنه إذا عدى باللام. فإلى تدخل على ما هو فاعل معنى، واللام على ما هو مفعول به معنى. وبهذا يظهر الفرق بين قولنا: المؤمن أحبُّ لله من نفسه والمؤمن أحب إلى الله من غيره. فالأولى (يحب الله أكثر) والثانية: (يحب الله أكثر أو أكثر محبوبية إلى الله).

مسائل متنوعة:

١ - هناك آيات اشتملت على تفضيل قرئت بأكثر من وجه، وقد يختلف الإعراب أو المعنى تبعاً لذلك، ومنها:

* ﴿قَالَ خَيْرٌ حَافِظًا﴾ خَيْرٌ حَفْظًا / خَيْرٌ حَافِظٍ / خير الحافظين^(٣).

قال فى البحر^(٤): وانتصب «حافظاً» و«حفظاً» على التمييز كقولك: لله دره فارسا.. وأجاز

(١) البحر المحيط ٢١٦/٤، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٤١/٧

(٢) البحر المحيط ١٦٦/٣.

(٣) معجم القراءات القرآنية ١٧٩/٣، ١٨٠.

(٤) البحر المحيط ٣٢٢/٥.

الزمخشري أن يكون «حافظاً» حالا، وليس بجيد لأن فيه تقييد «خير» بهذه الحال. وقراءة «حافظ» تعني أن الله تعالى متصف بالحفظ وزيادته على كل حافظ.

* ﴿تَحْسِبُهُمْ جَمِيعاً وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى﴾ شَتَّى / أَشْتَّ^(١).

قال في البحر: شَتَّى بآلف التأنيث ومعناها متفرقة (لاحظ أنه فسرها بالصفة) ومن قرأها شَتَّى جعل ألفها للإلحاق^(٢). أما قراءة أَشْتَّ فتعني: أشد تفرقا، ومن كلام العرب: شَتَّى تَوُوبِ الْحَلَبَةِ^(٣).

* ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ﴾ / الْأَمَدُ^(٤).

قال في البحر^(٥): الْأَمَدُ أى انتظار الفتح، أو انتظار القيامة، أو أمد الحياة وغاية الزمان. أما الْأَمَدُ: فهو الزمان الأطول.

* ﴿أُولَئِكَ هُم خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ / خِيار البرية^(٦).

ذكر ابن جني^(٧) أن «خيار» قد تكون:

أ - جمع «خير» التى أصلها «أخير» ومثله جمع «أَبْخَل» على بِخَال.

ب - جمع خَيْرٍ، ومثله جمع كَيْسٍ على كِيَّاس.

ج - جمع «خير» الذى هو ضد الشر.

* ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ / حَسَنًا / حُسْنَى^(٨).

جاء في البحر^(٩) والخصائص^(١٠) ما خلاصته:

(١) معجم القراءات القرآنية ١١٨/٧.

(٢) أى لإلحاقها بكلمة أخرى رباعية الأصول مثل «جعفر». ومع ألف الإلحاق يقبل الاسم التنوين.

(٣) البحر المحيط ٢٤٩/٨.

(٤) معجم القراءات القرآنية ٨٧/٧.

(٥) البحر المحيط ٢٢٣/٨.

(٦) معجم القراءات القرآنية ٢٠٨/٨.

(٧) المحتسب ٣٦٩/٢.

(٨) معجم القراءات القرآنية ٨٠/١.

(٩) ٢٨٥/١.

(١٠) ٣٠١/٣.

أ - تعرب حُسناً مفعولاً به . وأصلها صفة لمفعول محذوف أى قولوا للناس كلاماً حُسناً (إما على الوصف بالمصدر أو على أن حُسناً صفة كالحلو والمر).

أو تنصب على المصدر من المعنى ، لأن المعنى : وليحسن قولكم حُسناً.

ب - من قرأ حُسناً فهو صفة لمصدر محذوف أى قولوا للناس قولاً حسناً.

ج - وأما من قرأ حُسنى فقد دار نقاش حول هذه القراءة :

١ - فمنهم من خطأها ، ونقل ذلك عن سيبويه لأن «فُعَلَى» لا تستعمل إلا بالالف واللام أو مضافة إلى معرفة ، تقول هى الفضلى ، أو هى فضلى النساء .

٢ - ومنهم من خرّجها على أن «حُسنى» مصدر كال بشرى والعقبى والرُّجعى أو أنها صفة لموصوف محذوف أى : وقولوا للناس كلمة حسنى أو مقالة حسنى . وفى الوصف بها وجهان ، أحدهما أن تكون باقية على أنها للتفضيل ، واستعمالها بغير ألف ولام ولا إضافة لمعرفة نادر ، والآخر ألا تكون للتفضيل فتكون بمعنى «حَسَنَة» ، أى قولوا للناس مقالة حسنة .

٢ - لفظاً آخر وأخر.

أصل «آخر» أَفْعَلَ ، من أخر أى تأخر ، فمعناه أشد تأخراً ، ثم صار بمعنى «مغاير» ، ممنوع من الصرف للوصف ووزن الفعل ، جمعه «آخرون» و«أخر». ومؤنثه «أخرى» جمعها «أخريات» وأخر» كذلك .

ومن هذا يتبين أن «أخر» تصلح جمعاً لآخر ولأخرى كليهما ، وفى القرآن الكريم :

﴿ فعدة من أيام أخر ﴾ .

﴿ منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات ﴾ .

﴿ وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات ﴾ .

وقد قيل فى سبب منعها الصرف أقوال :

١ - لأن مفردها لا ينصرف ، وهو أخرى وآخر . وكذلك كل جمع على فُعَل لا ينصرف إذا كان مفرده لا ينصرف .

٢ - لأن أصل «أفعل» للتفضيل ألا يجمع ولا يؤنث مادام نكرة، فإن أدخلت عليه الألف واللام أو أضفته ثبّتت وجمعت وأنثت، تقول: مررت بالرجل الأفضل، وبالرجال الأفضلين، وبالمراة الفضلى.. وبأفضلهم وبفضلها. وليس كذلك «آخر» لأنه يؤنث ويجمع بغير ألف ولام وبغير إضافة، تقول مررت برجل آخر وبرجال آخر وينسوة آخر. فلما جاء معدولاً (عن الآخر) وهو صفة منع الصرف^(١).

٣ - وفسر الأشموني «العدل» تفسيراً آخر فقال: والتحقيق أنه معدول عما كان يستحقه من لفظ الواحد المذكر [عن آخر]، لأن حقه أن يستغنى فيه بأفعل عن فعل لتجرده من «أل» كما يستغنى بأكبر عن «كبر» في قولهم: رأيتها مع نساء أكبر منها سناً^(٢).

تنبيه:

قد تأتي «آخر» جمعاً لأخرى بمعنى «آخرة» فتصرف لانتفاء العدل لأن مذكرها «آخر» بالكسر (على وزن فاعل) فليس من باب التفضيل، ودليله قوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَلَيْهِ النَّشْأَةُ الْآخِرَى﴾ مع قوله: ﴿ثُمَّ اللَّهُ يَنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾، والمعنى واحد.

٣ - لفظا «خير» و«شر»:

وردت كلمة «خير» (في حالاتها الإعرابية الثلاث) في القرآن الكريم ١٧٦ مرة ومقابلتها كلمة «شر» ٢٩ مرة أى بنسبة ٦ : ١ تقريباً.

وقد ورد اللفظان في القرآن الكريم في استعمالات ثلاث:

أ - اسم تفضيل يلزم حالة واحدة، ولا يطابق جنساً ولا عدداً [وإن كان قد سُمع في غير القرآن: شَرِي]:

﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾.

﴿ قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى ﴾.

﴿ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ ﴾.

﴿ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرُّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا ﴾.

(١) تاج العروس - آخر.

(٢) شرح الصبان على الأشموني ٢٣٩/٣.

ب - صفة مشبهة (ومثلهما فَحْمٌ، وضَحْمٌ) مؤنثهما بالتاء (ولم يرد أيهما مفردا مؤنثا في القرآن)، جمع الأول: أَخْيَارٌ وخيار، والثاني: أَشْرَارٌ وشرار:

* ﴿وَلِبَاسِ التَّقْوَىٰ ذَٰكَ خَيْرٌ﴾.

* ﴿وَالدَّارَ الْآخِرَةَ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾.

* ﴿وَعَسَىٰ أَنْ تَحْبُوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾.

* ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ﴾.

* ﴿فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حَسَنَاتٌ﴾.

قال اللغويون: جمع خَيْرَةٍ، وهى الفاضلة، والمعنى أنهن خيرات الأخلاق حسان الخلق.

* ﴿وَأَنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾.

ج - اسمان جامدان يطلق أولهما على كل شيء يرغب فيه لفائدته، وثانيهما على كل شيء فاسد سيء، جمعهما خَيْرٌ وشرور، وفي القرآن الكريم:

* ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾.

* ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ. إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

* ﴿وَلَا تَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ إِنِّي أُرَٰكُم بِخَيْرٍ﴾.

* ﴿وَلَوْ يَعْلَمُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتَعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجْلُهُمْ﴾.

* ﴿وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُوْ دَعَاءٍ عَرِيضٍ﴾.

وقد جمع التفضيل والاسم الجامد قوله تعالى:

* ﴿إِنَّ يَٰعْلَمُ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِّمَّا أَخَذَ مِنْكُمْ﴾.

وقد جاء «خير» و«شر» فى التفضيل فى جميع القرآن بدون الهمزة، (وقال ابن جنى: إن

الإتمام من الأصول المرفوضة)، ماعدا قراءة شاذة هي: «سيعلمون غدا من الكذاب الأشر»^(١). قال أبو حيان: «ولإتمام خير وشر في أفعال التفضيل قليل»^(٢).

وقال الجوهري: «لا يقال الأشر إلا في لغة رديئة» وقال الألوسي: «هو قليل الاستعمال وإن كان على الأصل»^(٣)، وذكر ابن الأنباري أن العرب تقول هو أخير وهو أشر، ومنه قول رؤبة:

بلال خير الناس وابن الأخير.

وقال أبو حاتم: «لاتكاد العرب تتكلم بالأخير والأشر إلا في ضروة الشعر».

٤ - لفظ أول:

استعمل لفظ «أول» استعمال أفعال التفضيل، وقد ورد منه في القرآن الكريم بصيغة المذكر أمثلة كثيرة منها:

* ﴿ولا تكونوا أول كافره﴾.

* ﴿إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا﴾.

* ﴿وأنا أول المسلمين﴾.

وبصيغة المؤنث أمثلة أخرى منها:

* ﴿أولم تأتهم بينة ما في الصحف الأولى﴾.

* ﴿وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى﴾.

* ﴿قالت أخواهم لأولاهم ربنا هؤلاء أضلونا﴾.

وقد اختلف في جذره فقال بعضهم: «أول»، وقال بعضهم «وول».

وعلى الأول يكون أصل «أفعل»: أول ثم أبدلت الهمزة الثانية واوا، وأدغمت في الواو

(١) معجم القراءات القرآنية ٣٧/٧.

(٢) البحر المحيط ١٨٠/٨.

(٣) روح المعاني ٨٩/٢٧.

الأخرى. وذكر الجوهري أن جذره «وأل» وأن أصله «أوأل»، أبدلت الهمزة واوا ثم أدغمت. وقد اختار ابن برى الرأى الثانى قائلا: «الصحيح فيها أنها أفعل من (وول) .. وهذا مذهب سيبويه وأصحابه».

وقد دخل اللفظ فى تعبيرات كثيرة صُرف فى بعضها ومنع الصرف فى بعض ثان وقطع عن الإضافة فبنى فى بعض ثالث.

١ - فمن الصرف: ما رأيت له أولا ولا آخر (أى قديما ولا حديثا)، قال الخليل: جعله اسماً فنكر وصرف.

٢ - ومن منع الصرف: لقيته عاما أوّل - مررت برجل أوّل.

٣ - ومن البناء: أبدأ بهذا أوّل (كقولك: ابدأ بهذا قبل).

وأكثر ما جاء لفظ «أوّل» غير متبوع بـ «من»، ومن القليل قولهم: هذا رجل أوّل منك^(١).

٥ - الفرق بين الآخر والآخِر:

بين الآخر - بكسر الخاء - ، والآخِر - بفتحها - فروق منها:

١ - أن الآخر بالكسر خلاف الأول، قال تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾، أما الآخر بالفتح، فهو بمعنى الواحد المغاير، قال تعالى: ﴿فَتَقَبَّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ﴾.

٢ - أن مكسور الخاء مؤنثه آخرة، يقال جمادى الآخرة بمعنى المتأخرة، لا الأخرى بمعنى الواحدة المغايرة، وكذا يقال شهر ربيع الآخر بكسر الخاء، لا بفتحها الذى هو بمعنى الواحد المغاير، وجمعه أواخر وآخرون، قال تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ﴾.

أما مفتوح الخاء فمؤنثه أخرى، قال تعالى: ﴿وَلَىٰ فِيهَا مَآرِبٌ أُخْرَىٰ﴾ وجمعه آخرون، قال تعالى: ﴿وَأَخْرَجُوا مَرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ﴾، وجمع أُخرى أخريات وآخر، قال تعالى: ﴿فَعْدَةُ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾.

٣ - أن مكسور الخاء وزنه فاعل، أما مفتوحها فوزنه أفعل.

(١) اللسان - وأل.

٤ - أن مكسور الخاء مصروف، وكذا مؤنثه، أما مفتوحها فممنوع من الصرف للوصفية ووزن أفعّل، قال تعالى: ﴿ولا تجعلوا مع الله إلهاً آخر﴾، ومؤنثه ممنوع من الصرف لألف التأنيث المقصورة، قال تعالى: ﴿ولقد رآه نزلة أخرى﴾، وكذا أخر الذى هو جمع أخرى ممنوع من الصرف للوصفية والعدل، قال تعالى: ﴿هن أم الكتاب وأخر متشابهات﴾.

٥ - أن مكسور الخاء ومؤنثه يدلان على الانتهاء، ولهذا لا يصح العطف عليهما، فلا يقال: «خرج آخر الطلاب، ثم محمد»، وخرجت آخره الطالبات، ثم عائشة، أما مفتوح الخاء ومؤنثه فلا يدلان على الانتهاء ولذا يجوز العطف عليهما، فيقال: مررت بعلى ورجل آخر، ثم محمد، ومررت بخديجة وفتاة أخرى، ثم عائشة^(١).

٦ - تعبيرات تفضيلية شائعة :

أ - يشيع فى لغة العصر الحديث تعبيرات لم ترد فى أساليب التفضيل التى سمعت عن العرب مثل:

١ - الفقر أحد أعظم المآسى فى العالم المعاصر.

٢ - أوزاكا ثانى أغلى عاصمة فى العالم.

٣ - أفريقيا ثانى أكبر القارات بعد آسيا.

٤ - فاطمة من أذكى الطالبات.

٥ - الأعجب من ذلك أن الأمر كذا..

٦ - ورد هذه الخبر فى صحيفة كبرى.

٧ - أسامة أصغر إخوته.

ولست أرى غضاضة فى قبول هذه التعبيرات، رغم تخطئة بعض المعاصرين لبعضها. أما التعبير الأول فقد خطأه الدكتور إبراهيم السامرائى وذكر أن صوابه: الفقر إحدى عظميات المآسى^(٢).

وفى رأى أنه يجوز تذكير «أحد» لتذكير «أعظم» ويجوز تأنيثه لتأنيث «المآسى». كما أن «أفعّل» لإضافته إلى معرفة يجوز فيه المطابقة وعدمها.

أما التعبير الثالث فيرى أن الأفضل فيه أن يقال: أفريقيا أكبر القارات بعد آسيا ولا داعى لكلمة «ثانى» رغم ضرورتها فى التعبير رقم (٢).

(١) أزاهير الفصحى ص ٨٨، ٨٩.

(٢) من أساليب القرآن ص ٩٠.

أما التعبير الخامس فقد خطأه الدكتور محمد أبو الفتوح شريف^(١) وقبله الدكتور هادي نهر^(٢) قائلا: «ولا مبرر لهذا المنع الذي لا نرى له وجها من العقل والطبع، ولا سيما أن إجازته لا تثير في بنيان اللغة ما ياباه» وحمله على قول الأعشى:

ولست بالأكثر منهم حصي وإنما العزة للكائر

وأما التعبير السادس فقد خطأه الدكتور محمد أبو الفتوح شريف^(٣) بحجة أن اسم التفضيل يجب أن يظل مفردا مذكرا مادام مجردا من «ال» والإضافة. ولكن تخريج العبارة سهل على معنى الصفة المشبهة (وانظر تخريج قراءة: وقولوا للناس حسنى).

وقد سبق تصحيح تعبير مماثل للتعبير الحديث: «أسامة أصغر أخوته» (أفعل التفضيل المضاف إلى معرفة) ولهذا فلا وجه لتخطئة الدكتور محمد أبو الفتوح شريف له^(٤).

ب - من كلامهم المشهور «زيد أعقل من أن يكذب». وظاهره تفضيل زيد في العقل على الكذب. وقد وجه بما يأتي:

١ - تأويل «أن» والفعل بمصدر، ثم تأويل المصدر بالوصف.

٢ - تضمين «أفعل» معنى «أبعد»، فمعنى المثال: «زيد أبعد الناس من الكذب لفضله على غيره». ف «من» هذه ليست الجارة للمفضل عليه بل متعلقة بأفعل لتضمنه معنى أبعد. والمفضل عليه متروك أبدا في مثل ذلك لقصد التعميم^(٥).

٧ - اجتماع التفضيل والاستفهام:

ونتعرض في ذلك لمسائل ثلاث:

أ - وقوع أفعل التفضيل خبرا عن «من» الاستفهامية، وقد ورد في بضعة وعشرين موضعا من القرآن منها:

(١) من الأخطاء الشائعة ص ٤٥.

(٢) التراكيب اللغوية ص ٩٠.

(٣) من الأخطاء الشائعة ص ٤٥.

(٤) السابق ص ٥٨.

(٥) حاشية الصبيان على الأشموني ٥٠/٣.

* ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا ﴾ .

* ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَرَ فِيهَا اسْمُهُ ﴾ .

* ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾ .

* ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا ﴾ .

قال المفسرون (تعليقا على الآيات الثلاث الأخيرة وما أشبهها) : وهو نفى للأظلمية. ونفى الأظلمية لا يستدعي نفى الظالمية. وعلى هذا لا يكون في تكرير «ومن أظلم» تناقض لأن فيها إثبات التسوية في الأظلمية. وإذا ثبتت التسوية فيها لم يكن أحد ممن وصف بذلك يزيد على الآخر، وصار المعنى لا أحد أظلم ممن منع، ومن افترى، ومن ذكر، ولا يدل على أن أحد هؤلاء أظلم من الآخر، كما أنك إذا قلت: لا أحد أفقه من زيد وعمرو وبكر لا يدل على أن أحدهم أفقه من الآخر، بل نفى أن يكون أحد أفقه منهم.. وجميع هذه الآيات تتحدث عن الكفار فهم متساوون في الأظلمية وإن اختلفت طرقها.

ب - وقوع أفعال التفضيل في حيز الاستفهام بالهمزة. فإن أريد الاستفهام عن المفضل عليه وجب التقديم مثل: أمن محمد أنت أفضل؟ لأن المسئول عنه بالهمزة هو ما يليها. وإن أريد الاستفهام عن المفضل وجب التأخير مثل: ألأنت أفضل من محمد؟ ليليها المسئول عنه.

ج - مجيء المفضل عليه اسم استفهام مجرورا «بمن»، فيجب «لِمَنْ» ومجرورها الصدارة مثل: مِمَّنْ أنت أفضل؟ من أيهم أنت أكرم؟

وقد جاء التقييد بـ «من» في أبيات الألفية وتبعة شراحها. ولست أجد مبررا لتقييد حرف الجر بـ «من» لأنك من الممكن أن تقول: لأيهم أنت أميل؟ إلى أيهم أنت أقرب؟ (وإن لم تكن الأمثلة من نوع جر المفضل عليه).

٨ - توجيهات اعرابية :

* ﴿ أَى الْحَزِينِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾

اختار بعضهم أن تكون «أحصى» فعلاً ماضياً، و«ما» مصدرية، و«أمدًا» مفعولا به، واختار بعض آخر أن تكون «أفعل تفضيل»، و«أمدًا» تمييزا.

من فضل الفعلية بنى رأيه على كون «أحصى» لو اعتبرت تفضيلاً لكانت مشتقة من غير الثلاثي، وهذا النوع شاذ لا يصح حمل القرآن عليه.

ومن فضل الاسمية بنى رأيه على كثرة ما ورد من تفضيل من الرباعي مثل: ما أعطاه، وما أولاه للمعروف، وأعدى من الجرب، وهو أضيع لما سواها. وظاهر كلام سيويه قياسية ذلك.

✽ فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشد ذكراً.

في البحر^(١): وجوزوا في إعراب (أشد) وجوها اضطروا إليها، لا اعتقادهم أن (ذكراً)، بعد أشد تمييز بعد أفعل التفضيل، فلا يمكن إقراره تمييزاً إلا بهذه التقادير التي قدروها. وجه إشكال كونه تمييزاً أن أفعل التفضيل إذا انتصب ما بعده فإنه يكون غير الذي قبله، تقول «زيد أحسن وجهاً» لأن الوجه ليس زيداً، فإذا كان من جنس ما قبله انخفض، نحو: زيد أفضل رجل، فعلى هذا يكون التركيب في مثل: اضرب زيداً كضرب عمر وخالد أو أشد ضرب، لا بالجر بالنصب، لأن المعنى أن يفعل التفضيل جنس ما قبله. فجوزوا إذ ذاك النصب على وجوه:

أحدها أن يكون معطوفاً على موضع الكاف في كذكركم لأنها عندهم نعت لمصدر محذوف، أي ذكراً كذكركم آباءكم أو أشد، وجعلوا الذكر ذكراً على جهة المجاز كما قالوا: شعر شاعر، قاله أبو علي وابن جنى.

الثاني: أن يكون معطوفاً على «آبائكم» قاله الزمخشري.. وهو كلام قلق..

الثالث: أنه منصوب بإضمار فعل الكون، والكلام محمول على المعنى، التقدير: أو كونوا أشد ذكراً له منكم لآبائكم. قاله أبو البقاء، وهذا أسهل من حمله على المجاز..

وجوزوا الجر في (أشد) على وجهين:

أحدهما: أن يكون معطوفاً على «ذكركم»، قاله الزجاج وابن عطية وغيرهما، فيكون التقدير: أو كذكر أشد ذكراً..

الثاني: أن يكون معطوفاً على الضمير المجرور في «كذكركم»، وفيه العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار.

(١) ١٠٣/٢ - ١٠٤.

وعقب أبو حيان بعد ذلك قائلا: فهذه خمسة وجوه من الإعراب كلها ضعيف.. والذي نراه أن يكون (أشد) منصوباً على الحال، وهو نعت لقوله (ذكراً) لو تأخر. فلما تقدم انتصب على الحال كقولهم:

لمية موحشاً طلل

فلو تأخر لكان: لمية طلل موحش، وكذلك لو تأخر هذا لكان: أو ذكراً أشد.

* ﴿وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها ليمكروا فيها﴾.

فيها إعرابات:

أ - «جعلنا» بمعنى صيرنا، ومفعولها الأول «أكابر»، و«في كل قرية» المفعول الثاني و«أكابر» على هذا مضاف إلى «مجرميها».

ب - ومنهم من أعرب «مجرميها» بدلا من «أكابر».

ج - ومنهم من أعرب «مجرميها» مفعولا أول و«أكابر» مفعولا ثانيا.

د - ومنهم من قدر المفعول الثاني وهو «فساقاً».

وقد اعترض أبو حيان على الرأيين الثاني والثالث بأنه يلزم على أى منهما جمع أفعال التفضيل في غير الحالتين المسموح بهما وهما: التحلية بأل أو الإضافة إلى معرفة^(١).

(١) البحر المحيط ٢١٥/٤.

مراجع البحث

- (١) أزاهير الفصحى فى دقائق اللغة - عباس أبو السعود - دار المعارف بمصر ١٩٧٠ .
- (٢) البحر المحيط لأبى حيان.
- (٣) التراكيب اللغوية - هادى نهر بغداد ١٩٨٧ .
- (٤) حاشية الصبان على الأشمونى - الحلبي - بمصر.
- (٥) الخصائص لابن جنى - تحقيق محمد على النجار - دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٥٢ .
- (٦) دراسات لأسلوب القرآن الكريم - محمد عبد الخالق عضيمة - السعادة بالقاهرة.
- (٧) دقائق العربية - الأمير أمين آل ناصر الدين - مكتبة لبنان ١٩٦٨ .
- (٨) روح المعانى للألوسى .
- (٩) فى أصول اللغة - محمد خلف الله أحمد ومحمد شوقى أمين - مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٦٩ .
- (١٠) الكشف للزمخشري .
- (١١) لسان العرب لابن منظور.
- (١٢) المحتسب لابن جنى - تحقيق على النجدى وعبد الفتاح شلبى .
- (١٣) معجم القراءات القرآنية - أحمد مختار عمر وعبد العال سالم - ط ثانية الكويت ١٩٨٨ .
- (١٤) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم - محمد فؤاد عبد الباقي .

- (١٥) معجم النحو - عبد الغنى الدقر - دمشق ١٩٨٥ .
- (١٦) من الأخطاء الشائعة - محمد أبو الفتوح شريف .
- (١٧) من أساليب القرآن - ابراهيم السامرائي - دار الفرقان - ط أولى ١٩٨٣ .
- (١٨) همع الهوامع للسيوطي - تحقيق عبد العال سالم .